محضر الجلسة رقم 267

التاريخ: الثلاثاء 7 شعبان 1447هـ (27 يناير 2026م).
الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "**السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الإنجازات والرهانات**".

المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع "**السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الإنجازات والرهانات**".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس:

- مشروع قانون رقم 64.23 يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان؛
- مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، في إطار قراءة ثانية.

وتوصلت الرئاسة بقرار المحكمة الدستورية رقم 261/26 الصادر بتاريخ 22 يناير 2026 والذي قضت بموجبه بأن المواد 4 (الفقرة الأخيرة)، و5 (البند "ب") و49 و57 (الفقرة الأولى)، و93 من القانون رقم 026.25 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة مخالفة للدستور.

وبأن المواد 9، 10 و13 و23، 44، و45 و55 من نفس القانون ليست فيها ما يخالف الدستور.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 20 يناير 2026 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 47 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 16 جوابا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "**السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الانجازات والرهانات**".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها السيد رئيس الحكومة في وقت سابق، وعددها 11 سؤالا.

فتفضلوا للمنصة للإجابة على هذه الأسئلة السيد رئيس الحكومة.

شكرا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أحضر معكم مجددا في هاذ الموعد الدستوري الهام، تطبيقا لأحكام الفصل 100 من دستور المملكة، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهو موعد لا يقتصر على ممارسة رقابة سياسية أو مساءلة قطاعية، بل يشكل فضاء للنقاش العمومي والجاد حول اختياراتنا الكبرى وحول السياسات العمومية، اللي كتمس الحياة ديال المواطنات والمواطنين بشكل مباشر.

ويشرفني اليوم، أن أتحدث أمام مجلسكم الموقر، حول موضوع "الرياضة ببلادنا"، هاذ القطاع الذي ظل لسنوات طويلة يُنظر إليه باعتباره مجالا

مكملا أو ثانويا، قبل أن يتحول بفضل الرؤية الملكية السديدة إلى رافعة حقيقية من روافع التنمية البشرية وأداة من أدوات الإدماج الاجتماعي ووسيلة فعالة لتقليص الفوارق الاجتماعية المجالية وبناء الإنسان المغربي المتوازن.

وأود في البداية، أن أنوه باختيار هاذ الموضوع بالذات، وفهاذ التوقيت بالذات، ونحن نناقش الرياضة اليوم، والمغرب يعيش لحظة رياضية استثنائية، تمثلت في النجاح الباهر في تنظيم كأس إفريقيا للأمم، لحظة كتقاطع فيها النتائج الميدانية بالإشعاع التنظيمي وتلتقي فيها السياسات العمومية برؤية استراتيجية، ويتجسد فيها العمل التراكمي لبلادنا في صورة نجاح ملموسة، شهد له القاصي والداني.

ولقد فتح المغرب ذراعيه للقارة الإفريقية وقدم نموذجا راقيا في تنظيم كأس إفريقيا، نموذجا لم يكن مجرد نجاح تقني أو لوجيستي، بل تعداه إلى ربط أواصر الأخوة والتنافس الرياضي الشريف مع إخواننا في القارة.

وقد أجمع المتابعون بين مسؤولين رياضيين وإعلاميين وخبراء وجماهير، على أن النسخة التي احتضنت بلادنا كانت من الأفضل في تاريخ في هذه التظاهرة القارية، سواء من حيث جودة الملاعب، أو سلاسة التنقل، أو الأمني، أو الخدمات، أو الحضور الجماهيري والتغطية الإعلامية.

لكن الأهم من كل ذلك، هو أن هاذ النجاح لم يكن معزولا عن سياقه ولم يكن حدثا عابرا، بل جاء ثمرة لمسار طويل من الاستثمار العمومي والرؤية الاستراتيجية، ومن الإيمان بأن الرياضة ليست هامشا، بل قلبا نابضا في مشروع التنمية الشاملة.

ولعل أبرز دليل عن هذا النجاح القاري الباهر، هو التعبير الصادق والواضح لصاحب الجلالة نصره الله، الذي أكد أن ما حققته المملكة من خلال تنظيم كأس إفريقيا للأمم، ليس إنجازا وطنيا معزولا، بل هو نجاح لإفريقيا كلها وصورة مشرفة لقارة قادرة على الفرح وعلى التنافس وعلى تنظيم أكبر تظاهرات رياضية في أجواء أخوية، تعكس عمق الانتماء الإفريقي المشترك.

ولعل ما يزيد هذا النجاح رسوخا، هو أن جلالة الملك، أعزه الله، واجه بكل حكمة ورصانة محاولات التشويش والتضليل والتشهير التي رافق بعض اللحظات، مؤكدا أن هذه الادعاءات لن تنال من المصداقية التي راكمها المغرب ولا من عمق الروابط التاريخية التي تجمع شعوب القارة الإفريقية.

فوعي الشعب المغربي ونضجه وانتصاره الدائم للوحدة بدل الفرقة، يظل السد المنيع أمام كل خطاب مغرض يسعى لزرع الضغينة وتقويض منطق الأخوة والتعاون.

كما أن الرسالة الأبلغ التي حملها هذا التنظيم المحكم بشهادة القاسي والداني، هي أن المغرب وفاء للرؤية المتبصرة لجلالة الملك ماض بثبات في جعل الرياضة رافعة للتنمية والإشعاع القاري وأداة لتعزيز الثقة في إفريقيا وإمكانياتها، إنها رسالة تؤكد أن المملكة ستظل بلدا إفريقيا كبيرا ملتزما بقيم التضامن والاحترام، مؤمنا بأن مستقبل القارة يبنى بالتكامل وتقاسم التجارب، لا بالتضليل ولا بتشويه النجاحات.

وهنا لا بد أن نؤكد أن هاذ التحول العميق في مكانة الرياضة داخل السياسات العمومية لم يكن وليد ظرفية رياضية، أو رهين نتائج آنية، بل هو نتيجة عناية ملكية سامية، ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوليها لهذا القطاع منذ اعتلائه العرش، عناية تقوم على رؤية واضحة لواقع الرياضة ولأدوارها وللفئات المعنية بها.

ولقد أعاد جلالة الملك صياغة السؤال الجوهري المتعلق بالرياضة، لم يعد السؤال هو كيف نحقق النتائج فقط، بل كيف نجعل الرياضة حقا فعليا للمواطن.

لم يعد السؤال هو كم نملك من أبطال فقط، بل كم نملك من ممارسين، ولم يعد السؤال هو كم ملعبا شيدنا فقط، بل من يستفيد وكيف وأين؟

ومن هذا المنطلق، حملت الرؤية الملكية نظرة مغايرة لواقع هذا القطاع، نظرة تجعل من الرياضة شرطا من شروط تحسين جودة العيش وعنصرا من عناصر الارتقاء بالفرد داخل المجتمع وأداة لتقوية التماسك الاجتماعي، لا مجرد نشاط ترفيهي أو تنافسي محدود.

ويظهر هاذ التوجه بشكل جلي وصريح في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية حول الرياضة بالصخيرات سنة 2008، حيث قال جلالة الملك محمد السادس نصره الله: "**إن الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، وهذا ما يتطلب توسيع نطاق ممارستها لتشمل كافة شرائح المجتمع، ذكورا وإناثا على حد سواء، وتمتد لتشمل المناطق المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وبذلك تشكل الرياضة رافعة قوية للتنمية البشرية وللاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء والحرمان والتهميش**". انتهى نطق صاحب الجلالة.

هاذ الاقتباس الملكي ليس مجرد توجيه أخلاقي أو خطاب رمزي، بل هو إعلان سياسي واضح يضع الدولة أمام مسؤوليتها ويؤطر السياسات العمومية ويحدد الغاية في الاستثمار في الرياضة، حين يقول جلالة الملك "إن الرياضة حق من الحقوق الأساسية"، فإن ذلك يعني أن الولوج إليها يجب أن يكون عادلا ومنصفا، أن الدولة مطالبة بتوفير شروط الممارسة لا الاكتفاء بتشجيع خطابي، أن الرياضة يجب أن تصل إلى المناطق المحرومة، لا تترك رهينة المركز، وأن الفئات الهشة، وعلى رأسها الأشخاص في وضعية إعاقة يجب أن تكون في صلب السياسات ولا في هامشها.

وحين يربط جلالة الملك بين الرياضة والتنمية البشرية، فإننا نخرج من منطق القطاع إلى منطق المجتمع، لأن التنمية البشرية لا تتحقق فقط بالدخل أو بالبنيات، بل بالصحة وبالثقة والاندماج والإحساس بالانتماء.

وحيث يؤكد جلالته أن الرياضة أداة للاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الاقصاء، فإننا نفهم أن الاستثمار في الرياضة هو أيضا استثمار في الأمن المجتمعي وفي الوقاية وفي الاستقرار وبناء الثقة بين الفرد ومحيطه.

ومن هنا، فإن النقاش حول الرياضة اليوم لا يمكن أن يكون نقاشا تقنيا ضيقا ولا نقاشا مناسباتيا مرتبطا ببطولة أو نتيجة، بل يجب أن يكون نقاشا استراتيجيا يضع الرياضة في مكانها الحقيقي داخل النموذج التنموي للمملكة، وهذا ما يفسر في تقديرنا التحول الذي عرفه هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، والذي لم يكن مجرد تراكم أرقام، بل انتقال تدريجي من منطق التهميش إلى منطق الإدماج، ومن منطق الظرفية إلى منطق التخطيط، ومن منطق النخبة فقط إلى منطق القاعدة الموسعة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

انسجاما مع هاذ المرجعية الملكية الواضحة، وانطلاقا من هاذ الفهم المتقدم لدور الرياضة داخل المجتمع، انخرطت الحكومة خلال السنوات الأخيرة في مسار إصلاحي هادئ، لكون.. لكنه عميق، هدفه الأساسي هو الانتقال من تدبير مجزأ للرياضة إلى بناء منظومة متكاملة قوامها التنظيم، التأطير، توسيع قاعدة الممارسة وتحسين العرض الرياضي.

ولعل أول مؤشر دال على هذا التحويل هو ما عرفته البنية التنظيمية للرياضة الوطنية، فبلادنا تتوفر على 57 جامعة رياضية وطنية، وتشرف على مختلف التخصصات، وتؤطر المنافسات وتواكب التكوين وتسهر على تمثيل المغرب قاريا ودوليا.

إلى جانب هذه الجامعات، تنتشر 261 عصبة جهوية، وهو رقم يعكس الامتداد الترابي للمنظومة الرياضية، ويؤكد أن التنظيم لم يعد محصورا في المركز، غير أن التنظيم، مهما بلغ من الدقة، لا تكون له قيمة فعلية إذا لم يكن مرتبطا بنسيج جمعوي حي قادر على احتضان الممارسة اليومية وقريب من المواطن.

ومن هاذ المنطق، تكشف الحصيلة أن عدد الجمعيات الرياضية عرفت تطورا لافتا، حيث انتقل من 4745 جمعية سنة 2021 إلى أكثر من 7000 جمعية سنة 2025، أي بزيادة تفوق بـ 53% في هاذ أربع سنين اللي فات.

وهاذ التطور الذي يجب فهمه كتحول اجتماعي، فكل جمعية جديدة تعني فضاء إضافيا للممارسة وتعني فرصة جديدة لطفل أو شاب أو فتاة، وتعني مبادرة محلية، وتعني في كثير من الأحيان متطوعين يشتغلون بإمكانيات محدودة، لكن بإرادة كبيرة.

كما أن هاذ النسيج يضم اليوم حوالي 500.000 منخرط، وهو رقم يعكس اتساع قاعدة الممارسة، ولكنه في الوقت نفسه يضعنا أمام مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بالتأطير والجودة والحكامة.

على مستوى العرض الرياضي، فقد تم دعم وتأهيل ما يناهز 2500 بنية رياضية واجتماعية خلال الفترة نفسها، ونحن هنا أمام شبكة واسعة ومتنوعة من المنشئات، تشمل أزيد من 1050 ملعب قرب، 157 قاعة متعددة التخصصات الرياضية و717 مركز سوسيو رياضي، وغيرها من المنشئات الرياضية الموجهة للشباب، دون ما احتساب المنشآت الرياضية التي استثمرت فيها الجماعات الترابية بإمكانياتها الذاتية.

أهمية هذه الأرقام تكمن في كونها تعكس اختيارا واضحا، عدم الاكتفاء بالاستثمار في البنيات الكبرى ذات الوقع الرمزي، بل توجيه جزء أساسي من الجهد العمومي نحو رياضة القرب.

وفي هذا الإطار، يعد برنامج إحداث 800 ملعب للقرب خلال فترة 2021 -2025 في العالم القروي وشبه الحضري ورشا استراتيجيا بامتياز، يجسد الرؤية العمومية للدولة في جعل الرياضة حقا متاحا لجميع المواطنين والمواطنات، لا امتيازا محصورا في المدن الكبرى.

وهاذ البرنامج شكل انطلاقة حقيقية لتعزيز الممارسة الرياضية في المجالات الترابية اللي عانت طويلا من الخصاص في البنية التحتية، واندرج كذلك هذا الورش في صلب تحقيق العدالة المجالية مع إعطاء الأولوية للمناطق الهشة، بما يعزز التماسك الاجتماعي، ويكرس فعلا الحق الدستوري في الممارسة ديال الرياضة كرافعة للتنمية والإدماج وصناعة الأمل لدى فئات واسعة من الشباب.

وبالتوازي مع هذا العمل القاعدي، شهدت البنيات التحتية الكبرى نقلة نوعية سواء عبر تأهيل الملاعب القائمة، أو إنجاز أخرى جديدة بطاقة استيعابية مهمة، ما مكن المغرب من تعزيز جاهزيته لاحتضان التظاهرات القارية والدولية.

كما شكلت هذه الملاعب فضاءات للمنافسة، وأكثر من ذلك، أدوات لتحديث المدن وتحسين الخدمات ورفع جاذبية المجالات الحضرية وربط الرياضة بالسياحة وبالاقتصاد المحلي.

هكذا عرف مركب "الأمير مولاي عبد الله" وملعبي "المدينة" و"مولاي الحسن" بالرباط عملية تأهيل شاملة همت أرضية الملعب، المدرجات، المرافق الداخلية وأنظمة الولوج والسلامة، مما جعله يستعيد مكانته كأحد أبرز الملاعب الوطنية القادرة على احتضان التظاهرات الكبرى.

كما شمل تأهيل "الملعب الكبير" بطنجة الذي عرف تحديثا مهما على مستوى البنية التحتية والخدمات اللوجيستية والأنظمة التقنية، بما مكنه من لعب دور محوري في احتضان مباريات كبرى في ظروف تنظيمية عالية الجودة.

وعرفت كذلك ملاعب مراكش وأكادير وفاس ومركب محمد الخامس بالدار البيضاء عمليات تأهيل وتحديث، شملت تحسين أرضية اللعب وتطوير المرافق الصحية والإعلامية وتعزيز شروط السلامة والاستقبال، بما رفع من جاهزيتها وجعلها تستجيب للمعايير المعتمدة قاريا، وتستوعب الأعداد المتزايدة للجماهير في ظروف ملائمة، وهي منشئات لعبت دورا أساسيا في توزيع التظاهرات على مختلف جهات المملكة وفي تكريس مبدأ المناصفة المجالية في

احتضان الأحداث الرياضية الكبرى.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إن هذا التوجه القائم على التأهيل إلى جانب البناء، يعكس وعيا مؤسساتيا بأن الاستثمار في الرياضة يتجاوز منطق تشييد منشئات جديدة إلى تثمين الرصيد القائم وإطالة عمره الوظيفي وتحسين شروط استغلاله، بما يضمن نجاعة أكبر للمال العمومي واستدامة الأثر على المدى المتوسط.

كما أن تأهيل هذه الملاعب، لم يكن هدفه فقط الاستجابة لدفاتر التحملات التقنية، بل كان أيضا فرصة لتحديث محيطها الحضري وتحسين الولوجيات وتعزيز الخدمات المرتبطة، وهو ما جعل من هاذ المنشئات روافع حقيقية للتنمية المحلية، وليس مجرد فضاءات رياضية معزولة.

إن الرهان الحقيقي للسياسة الرياضية خلال السنوات الأخيرة لم يكن في تشييد المنشئات في حد ذاتها، ولا في رفع عدد الجمعيات أو البرامج، بل في القدرة على جعل الرياضة ممارسة يومية يمكن من داخل مختلف المجالات الترابية، وخاصة تلك التي تظل أو ظلت لسنوات تعاني من ضعف العرض، فالرياضة حين تحرم منها بعض المجالات تتحول إلى عامل إضافي للفوارق.

ولهذا، فإن توجيه الاستثمار العمومي نحو ملاعب القرب والمراكز السوسيو رياضية داخل الجماعات القروية والأحياء الحضرية، الناقصة ديال التجهيز، كانت تعبيرا عن إرادة سياسية واضحة لجعل الحق في الممارسة الرياضية حقا فعليا، لا مرتبطا بالمكان ولا بالقدرة المادية.

فهاذ المنشئات رغم البساطة ديالها مقارنة بالبنيات الكبرى، أحدثت تحولا ملموسا في الحياة اليومية لآلاف الأطفال والشباب، إذ وفرت فضاءات آمنة مجانية في الغالب للممارسة، وأسهمت في خلق دينامية اجتماعية محلية وقلصت من مظاهر الفراغ والتهميش.

وتشكل ملاعب القرب أحد أهم التحولات الهادئة التي عرفتها السياسة الرياضية خلال السنوات الأخيرة، ليس بحكم عددها فقط، بل بحكم طبيعة الدور الذي تؤديه داخل المجال الترابي، فحين يتم إنجاز مئات ملاعب القرب داخل الأحياء الشعبية والجماعات القروية والمناطق التي كانت تعاني من غياب شبه تام للبنيات الرياضية، فإننا لا نكون أمام مشروع بنيوي صرف، بل أمام تدخل اجتماعي مباشر يمس الحياة اليومية لآلاف الأسر.

إن إنجاز 800 ملعب قرب خلال فترة زمنية محدودة يعكس وعيا واضحا بأن الحق في ممارسة الرياضة يبدأ من القرب، من المسافة القصيرة التي يستطيع الطفل أو الشاب قطعها دون كلفة مادية أو عوائق اجتماعية، فملعب القرب ليس فضاء للنخبة، لا يحتاج إلى اشتراك أو وساطة، بل هو مساحة مفتوحة تمارس فيها الرياضة بعفوية، وتبنى فيه علاقات اجتماعية، وتستعاد فيه الثقة داخل الحي أو القرية.

وقد أبانت التجربة أن هذه الملاعب حين تدمج في محيطها الاجتماعي، تتحول إلى فضاءات متعددة الوظائف، فهي أماكن اللعب، لكنها أيضا فضاءات للتأطير الجمعوي، وللتنشئة على قيم الانضباط والعمل الجماعي وللتقاطع بين المدرسة والجمعية والحي.

ففي عدد كبير من الحالات، أصبحت ملاعب القرب امتدادا غير رسمي للرياضة المدرسية، ويحتضن التلاميذ خارج الزمن المدرسي، ويمنحهم الاستمرارية في الممارسة ويبعدهم عن الانقطاع المفاجئ بين المدرسة والفراغ.

وتتجلى الأهمية المجالية لملاعب القرب حين نلاحظ أنها وجهت بالأساس إلى المجالات اللي كانت تتعاني من ضعف العرض الرياضي، ففي القرى والمراكز الصغرى حيث لا توجد أندية منظمة ولا قاعات مغطاة، أصبح ملعب القرب هو الفضاء الرياضي الوحيد المتاح وهو ما يفسر أثره المباشر على الأطفال والشباب، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الفراغ.

ولهذا، فإن الرهان المطروح اليوم بخصوص ملاعب القرب يتمثل في تثبيت نموذج ناجع لتدبيرها يضمن استمرارية الاستفادة ويحافظ على جودة الفضاء.

وفي هاذ السياق، كنبرز أهمية الربط بين ملاعب القرب وباقي مكونات المنظومة الرياضة، وعلى رأسها المدرسة والجمعيات، فالمقاربة المندمجة اللي كنجعل من ملعب القرب حلقة وصل بين التلميذ والجمعية والحي كفيلة بتحويل هذه البنيات من مجرد منشئات إسمنتية إلى أدوات فعلية للتربية والوقاية وبناء الرصيد المالي المحلي.

السيدات والسادة المستشارون،

إن العدالة المجالية في الرياضة لا تكتمل بالبنية وحدها، بل كتعزز حين كتصبح المدرسة فضاء مركزيا للممارسة، وهنا كنبرز الأهمية الاستراتيجية للتحول اللي عرفتو الرياضة المدرسة خلال الفترة الأخيرة، بعد أن كان عدد المستفيدين من خلال الأنشطة الرياضية المدرسية المبرمجة سنة 2021 ما كيتجاوزش 240.800 تلميذ أو تلميذة، على المستويين الوطني والجهوي، 20 نشاط رياضي، عرف هذا الرقم ارتفاعا متسارعا بفضل تنويع العرض الرياضي المدرسي.

فهاذ الإطار، ارتفع عدد المستفيدين جهويا ووطنيا من 895.000 سنة 2023 إلى حوالي 1 مليون و200 ألف سنة 2024، يعني 50 نشاطا رياضيا بعدما كنا في 20، مع أفق تنويع العرض سنة 2025 ليبلغ 56 نشاطا رياضيا.

هاذ التطور يعني عمليا أن ملايين الأطفال في المدن كما في القرى وجدوا في المدرسة فضاء للممارسة الرياضية المنتظمة، بعيدا عن منطق الانتقاء الاجتماعي والمجالي، وهو ما يجعل الرياضة المدرسية اليوم رافعة حقيقية للإنصاف، لأنها تصل إلى حيث لا تصل الجمعية وإلى حيث لا تتوفر البنية وإلى حيث تكون الحاجة أكبر.

السيدات والسادة المستشارون،

إن حجم الأوراش اللي تم الإنجاز ديالها في قطاع الرياضة، يضعنا اليوم أمام مسؤولية مضاعفة، كتمثل في الانتقال من منطق الإنجاز إلى منطق التثبيت، ومن منطق التوسع إلى منطق الاستدامة.

فالتحدي لم يعد في عدد الملاعب والبرامج، بل القدرة على ضمان استمرارها وجودة استغلالها وتحويلها إلى أثر اجتماعي واقتصادي دائم، ويطرح في هذا السياق وبشكل هادئ ومسؤول سؤال الحكامة.

فتنوع المتدخلين في القطاع واتساع القاعدة التنظيمية، من جامعات وعصب وجمعيات، يفرض تنسيقا أقوى ورؤية أوضح لتدبير الأدوار والمسؤوليات، فكل توسع كمي غير مؤطر بحكامة ناجعة، قد يتحول إلى مصدر تفاوت في الجودة، وهو ما يستدعي تعزيز آليات التتبع والتقييم.

كما يبرز تحدي صيانة المنشئات واستدامة استغلالها، خاصة تلك الموجهة لرياضة القرب، كملعب القرب أو القاعة أو المركز السوسيو رياضي، لا يؤدي دوره بمجرد إنجازه، بل بمدى انتظام استغلاله وبجودة صيانته، وهو ما يجعل من نماذج التدبير المحلي القائمة على إشراك الجماعات الترابية والجمعيات، عنصرا حاسما على الحفاظ على الأثر الاجتماعي لهذه الاستثمارات.

ومن جهة أخرى، فإن توسيع القاعدة ديال الممارسة خاصة عبر المدرسة يفرض استثمارا متواصلا في الموارد البشرية، فالرياضة المدرسية التي يستفيد منها اليوم ملايين التلاميذ كتحتاج إلى أطر مؤهلة وإلى تكوين مستمر وإلى تنسيق بين مختلف المتدخلين، حتى لا تتحول الكمية إلى عبء على الجودة، لأن الرهان ليس فقط أن يمارس التلميذ الرياضة، بل أن يمارسها في إطار تربوي وصحي سليم، ويفتح هذا المسار في الوقت نفسه أفق الاقتصاد الرياضي باعتباره رافعة مستقبلية للتنمية.

فالبنيات المؤهلة والتظاهرات الكبرى والطلب المتزايد على الممارسة تخلق فرصا حقيقية في المجال ديال التأطير والتدبير والصيانة والخدمات المرتبطة، والتحدي هنا هو تحويل هاذ الزخم إلى قيمة مضافة لفائدة الجهات.

في النهاية، فإن الرهان الأساسي كيبقى هو الحفاظ على هاذ النفس الهادئ والمتوازن في تنزيل السياسة الرياضية، بما يضمن الإنصاف المجالي والاستدامة وجودة الأثر، لأن الرياضة كما أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ليس غاية في حد ذاتها، بل رافعة للتنمية البشرية وأداة الاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الاقصاء والتهميش، وهو ما يجعل من تثبيت هاذ المسار مسؤولية جماعية، كتجاوز الظرفية والنتائج الآلية.

السلام عليكم.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

والآن ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

السيد رئيس الفريق في حدود 14 دقيقة.

فلتتفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، للتعبير بداية عن مشاعر اعتزازنا بمضمون البلاغ الملكي المتعلق بكأس إفريقيا للأمم، والذي جدد التأكيد على النجاح الباهر لبلادنا في تنظيم التظاهرة، والمزاوجة بين التنافس الرياضي داخل الملاعب والالتزام الأصيل بقيم الإخاء والتعاون بين الشعوب، فالرياضة مفتاح لنشر القيم الأصيلة وتجفيف لمنابع الضغينة والتفرقة.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، قبل التفاعل مع جوابكم، أن أذكر بدستور السياسات الرياضية ببلادنا، فمن أراد سياسة ناجحة لرياضة لا بد له من الارتكاز على الرسالة الملكية للمناظرة الوطنية حول الرياضة سنة 2008، وأن يستلهم التوجيهات الواردة فيها والتي حملت عبارات التأكيد على العناية والاهتمام الذي يوليه جلالة الملك لكل ما له علاقة بالرياضة.

لقد حملت هذه الرسالة تشخيصا دقيقا وخارطة الطريق لمعالجة الاختلالات التي كانت الرياضة المغربية تتخبط فيها خلال تلك المرحلة، حيث ذكر جلالته فيها بشغف الأمة المغربية بالرياضة، وبمكانة الممارسة الرياضية التي أصبحت حقا من الحقوق الأساسية للإنسان.

لقد دعا جلالة الملك في رسالته السامية إلى إيجاد نموذج ناجح يتيح النهوض برياضة النخبة والرياضة الجماهيرية في إطار من الانسجام والتناغم وإعطائهما معا نفس الاهتمام في السياسات الرياضية العمومية.

لقد أظهر الالتزام بتنفيذ التوجيهات المتضمنة في هذه الرسالة نجاعته في تحقيق النهوض بالرياضة، ولنا في التجربة الحكومية التي اعتلت رياضتنا الوطنية منصات التتويج، فالتزامها بمشروع متكامل، قائم على تفعيل مضامين الرسالة الملكية على مستوى الحكامة والتدبير الجيد والاستثمار في الموارد الانسانية وتكريس قيم الرياضة النبيلة وتوفير الإمكانات المختلفة والتقويم المستمر، وغيرها من التوجيهات الملكية.

هذا الالتزام ساهم في تحقيق الغايات النبيلة لرياضة كرة القدم ببلادنا، من حيث التواجد على منصات التتويج العالمية والقارية، ومن حيث الإقبال الكثيف للجماهير وتوسيع رقعة الممارسين وتحسين حكامة الأندية الوطنية ودمقرطتها وتوفير البنيات التحتية ذات المستوى العالمي، وهو ما ساهم في

تحمل بلادنا مسؤولية تنظيم كأس العالم والعديد من التظاهرات الدولية خلال السنوات المقبلة إن شاء الله.

وباسم فريقنا، نشيد بالأداء الجيد للكرة المغربية وكافة اللاعبين والأطقم التقنية والطبية والإدارية، التي اشتغلت على مشروع كرة القدم الوطنية، التي صارت مدرسة في تكريس قيم الرياضة النبيلة، رياضة التنافس الشريف، رياضة العمل الهادئ المثمر، رياضة التي تكرس الأخوة والتضامن والمحبة والسلام بين الشعوب؛ الرياضة التي تتصدى بشجاعة لممارسات الفوضى والعنف والكراهية.

وهنا أتوجه بالشكر الجزيل للجماهير المشجعة على الثبات والأخلاق التي يبصمون عليها في كل مناسبة، لقد أسهمتم من موقعكم، السيد رئيس الحكومة، في تفعيل الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للاستثمار في العنصر البشري، وفي عصرنة البنيات التحتية للمملكة التي أبانت على متانتها وجاهزيتها العالمية في أفق احتضان منافسات كأس العالم 2030.

هي فرصة كذلك، لنشكركم على العرس القاري الذي أضحى عالميا، احتضنته المملكة ودثرته بكرم المغاربة وقيمهم النبيلة، لقد كانت أسابيع سمحت للعالم بالتعرف على حضارتنا وقيمنا الأصيلة وكافة مؤسساتنا وجسارة أبطالنا ورباطة جأشهم في الميدان، فتحية لهم جميعا.

السيد الرئيس،

لقد أكد البلاغ الملكي أن المغرب كسب رهان احتضان هذا العرس القاري على جميع المستويات، ورسم صورة مشرقة وحضارية عن أمتنا المغربية بامتدادها التاريخي والحضاري، بمساهمتها الكبيرة في صناعة المستقبل، وفي تقاسم النجاح مع شعوب القارة.

ويحق لكل مغربية ومغربي أن يفتخر بالذات الوطنية، وبالمرجعية المغربية المنتمية إلى هذه الأرض، والتي لن تخضع أبدا لمظاهر الاستلاب الثقافي أو الحضاري، ولن تقبل بالانسياق وراء الضغينة والتفرقة.

إننا أمة تصنع المجد بسواعد أبنائها، بأطرها وكفاءاتها في المدن والقرى والسهول والجبال والصحراء، وفي كل شبر من تراب هذا الوطن الغالي، وقد تحدث العالم ويتحدث عن هذا التميز المغربي الذي أغاظ الخصوم أينما وجدو.

نؤكد داخل فريقنا على دور ثوابتنا وقيمنا المغربية في ترسيخ إشعاع المملكة في كل المجالات، وفي مقدمتها المجال الرياضي الذي يعرف نهضة كبرى بفضل الرؤية السديدة لجلالة الملك أعزه الله، الذي جعل من الرياضة جسر وصل بين المملكة ومحيطها العالمي.

لقد اخترنا في فريق التجمع الوطني للأحرار هذا الموضوع باعتبار السياق المناسب لتقييم السياسة العامة لمجال الرياضة، واستثماره في التحضير الجيد لتحديات المحطات الرياضية الكبرى، وخاصة كأس العالم المقبلة التي يعد منتخبنا منافسا قويا على بلوغ منصة تتويجها.

هي كذلك فرصة للتذكير بالتحديات التي يطرحها علينا واقع باقي الرياضات الوطنية، وفق التدبير القائم على الشفافية والحكامة الجيدة والاحترافية واستلهام قيم الوطنية والتضحية، هي المقومات التي تضعنا أمام منصات التتويج في أية منافسة رياضية.

وإذا كنا نراهن على الاستمرار في تفعيل رسالة جلالة الملك لمناظرة الصخيرات التي نعتبرها دستور السياسة الرياضية المغربية، سواء على المستوى الرياضة الاحترافية التي تساهم في الفوز بالألقاب وإعلاء الراية الحمراء بنجمتها الخضراء في مختلف المنتديات الرياضية الدولية والقارية، فإننا نراهن كذلك على الاستمرار في التعامل مع الرياضة باعتبارها حقا من حقوق المواطن المغربي، وتوسيع ادراجها في مسارات بنائه من خلال اعتماد المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني برامج موجهة للطفولة والشباب، توفر من خلالها كل البنيات التحتية الخاصة برياضة القرب في الأحياء الشعبية، موجهة لفائدة الساكنة محدودة الدخل، وهذا ما تشتغلون عليه ونأمل أن تستمروا في إنجازه مع تقييم أثار ذلك على المجتمع.

وهي فرصة لنثمن البرامج الخاصة التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في مجال الأقسام الرياضية، فالرياضة المدرسية مشتل حقيقي لاكتشاف المواهب وصقلها وترقيتها للمسارات الاحترافية.

هي فرصة كذلك لنشجع على ادماج البعد الرياضي في برامج وزارة الصحة، باعتبار الآثار الإيجابية المحمودة للنشاط الرياضي على الصحة العامة وتقليص انتشار العديد من المشاكل الصحية المرتبطة بضعف النشاط الجسماني.

نشدد كذلك على ضرورة تكثيف جهود الإدارة لمراقبة الحكامة في المؤسسات الرياضية ومواجهة كل السلوكات السلبية التي صنفتها الرسالة الملكية ضمن اختلالات المشهد الرياضي، والارتجال والتطفل على التسيير، كما ندعوها في المقابل الى مواكبة المسيرين الذين يشهد لهم تاريخ الرياضة ببلادنا بتضحياتهم بالغالي والنفيس من أجلها.

السيد الرئيس،

لا بد كذلك أن نستغل هذه الفرصة للتذكير بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية للرياضة وتكوين المدربين والتقنيين والمتخصصين في التسيير الرياضي، وهي مهام نعول فيها بشكل كبير على التعاون بين الجامعات الوطنية والمؤسسات العمومية والجامعات الرياضية.

كما ندعو بالمناسبة الى الاستمرار في مواكبة البرامج الاجتماعية لمؤسسة محمد السادس للأبطال الرياضيين لأنها تحتضن هؤلاء الأبطال، ما يعطي دلالة قوية على الانصاف الذي توفره الدولة لكل من ساهم في رفع العلم المغربي في المحافل الرياضية الدولية.

كما يسهم التعريف بهؤلاء الأبطال في غرس قيم التنافس الرياضي النبيل في نفوس الناشئة وأبطال الحاضر والمستقبل.

ومن جهة أخرى، لا بد أن نذكر بأهمية التواجد المغربي في الأجهزة المسيرة للمنظمات الرياضية الدولية، وإرساء علاقات جيدة مع هذه الهيئات، في إطار الدبلوماسية الرياضية والدفاع عن الرياضة المغربية في هذه المحافل.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على الأثار الإيجابية جدا للتحفيزات الجبائية التي خصصتها بلادنا لاستضافة مقر الفيفا في الرباط، وهو ما يوفر اشعاعا قويا لبلادنا في المحافل الكروية العالمية، وندعو المؤسسات الرياضية الى بذل المساعي الممكنة لجذب الهيئات الرياضية الدولية نحو بلادنا، لتنظيم فعالياتها واستضافة مقراتها واجتماعاتها.

السيد الرئيس،

لقد استطاعت بلادنا إنجاز بنيات تحتية رياضية ذات مستوى عالمي في وقت وجيز، ومازالت المشاريع مستمرة لبناء المزيد من المنشئات الرياضية، وندعو كل الفاعلين في الرياضة الاحترافية لاستثمار هذه البنيات التحتية في جذب التظاهرات الدولية الكبرى.

وفي نفس السياق، ندعو الجماعات الترابية الى الاستفادة من الزخم الرياضي الوطني للمساهمة في انجاز المزيد من المشاريع الرياضية الجماهيرية وملاعب القرب، وتشجيع الرياضة لجميع الفئات، للمساهمة في تحسين مؤشرات الصحة العامة والوقاية من ظواهر العنف والإدمان والانحرافات.

هي كذلك فرصة لحث مصالح قطاعات الطفولة والشباب لتكثيف البرامج التي تشجع الممارسة الرياضية من خلال دور الطفولة والشباب والمخيمات وغيرها.

ونحيي بالمناسبة جهود إحياء الرياضة المدرسية وبرامج تحسين التجهيزات الرياضية للمؤسسات التعليمية وفتح مسالك التميز الرياضي، وهو ما ينسجم مع سياسة التكوين التي تم تطبيقها في مجال كرة القدم من خلال أكاديمية محمد السادس لكرة القدم التي تبقى منارة رياضية ذات صيت عالي، عبر إطلاق برامج مراكز التكوين التابعة للفرق بالتعاون مع كل الشركاء، وهي فرصة للدعوة الى المزيد من الأكاديميات المتخصصة والمراكز التدريبية عبر التراب الوطني، لاستقطاب أحسن المواهب وصقل تكوينها وتنمية حسها الاحترافي.

السيد الرئيس،

الرياضة اليوم، سياسة تخدم الدبلوماسية المغربية؛

الرياضة اليوم، سياسة تخدم الصحة العامة؛

الرياضة اليوم، سياسة تخدم التنمية الاقتصادية وتساهم في انتاج الثروة؛

الرياضة اليوم، سياسة وطنية تحافظ على الهوية الحضارية وتربط أبناء المغرب عبر العالم بوطنهم وتعزز انتماءهم.

ولكل هذا، نوليها في التجمع الوطني للأحرار أهمية قصوى وندعم كل الجهود المبذولة لتحسين الأنظمة التمويلية والجبائية والقانونية التي تؤطر النشاط الرياضي الوطني، سواء على المستوى الاحترافي، أو على مستوى الرياضة الجماهيرية، كما ندعو الى استثمار السياسات الرياضية في تقوية روابط مغاربة العالم مع بلدهم.

السيد الرئيس المحترم،

لقد قطعت بلادنا أشواطا تنموية مبهرة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أشواطا استطعنا فيها التأسيس الفعلي لدولة الريادة والانجاز والسمو، إننا في مسار تصاعدي بخطوات ثابتة يضع بلادنا في مصاف الدول المتقدمة على مختلف الأصعدة، وتعمل الحكومة على تجسيدها على أرض الواقع.

إنها مساحة أخرى تحققت فيها إنجازات وطنية كبيرة، سيحتسبها التاريخ في حصيلة هذه الحكومة، وستسجل هذه الانتصارات بمداد من ذهب يجب استثمارها للمستقبل.

وفقنا الله لخدمة عاهلنا جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ولشعبه العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل السيد رئيس الفريق في حدود تسع (9) دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لموضوع "**السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الإنجازات والرهانات**".

وهو موضوع ذا راهنية كبرى، حيث يأتي في سياق تحول رياضي غير مسبوق تعيشه بلادنا، لا سيما في مجال كرة القدم، محققة نتائج جد ملموسة ناجمة عن رؤية ملكية استراتيجية وضعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره قبل سنوات، وعلى رأسها تدشينه شخصيا لأكاديمية محمد السادس لكرة القدم بسلا سنة 2010، كصرح رياضي متكامل يحقق اليوم أهدافه في تكوين المواهب المغربية وتأهيلها للاحتراف ودعم المنتخبات الوطنية.

هكذا، وبعد جهود أزيد من 15 سنة من العمل والتكوين عبر أطر ذات كفاءة عالية وبنيات تحتية هائلة، ها نحن اليوم نحصد ثمار هذه الرؤية الملكية

الحكيمة، حيث كرتنا الوطنية حاضرة في منصات التتويج قاريا وعالميا، وعلى رأسها الظفر بكأس العالم لأقل من 20 سنة وكأس إفريقيا للمحليين وبرونزية الألعاب الأولمبية وبلوغ المربع الذهبي للكبار في كأس العالم بقطر، وغيرها من الإنجازات، وآخرها تسجيل بطولة ومسار رائع خلال كأس إفريقيا المنعقد في بلادنا، والذي خسر منتخبنا مقابلة النهاية بأحداث مؤسفة تعكس غياب الروح الرياضية.

ورغم الآلام من هذه الأفعال المشينة، نؤكد أن قيم أمتنا المغربية ومبادئها لن تنزل بنا أبدا نحو ردود الفعل، وللمناورات المتسخة بأموال الغاز، أو كما قال بلاغ الديوان الملكي الأخير **"الوقوع في المخططات المعادية لبلادنا، لأن الشعب المغربي يدرك كيف يميز بين الأمور، ولن يقبل بالانسياق وراء الضغينة والتفرقة"**.

فنحن أمة عريقة عاقلة، تستخلص الدروس من كل المحطات وتنتصر للمستقبل وتواصل السير بقافلة التنمية نحو الأمام، دون الالتفات إلى الوراء.

لذلك، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نرفع رؤوسنا عاليا بهذه المنجزات وبهذه الغيرة الوطنية العالية والأداء البطولي المشرف الذي قدمه لاعبي وأطر المنتخب الوطني، ونعتز بمختلف النجاحات الباهرة التي عرفتها فعاليات كأس إفريقيا، والتي شكلت محطة نوعية لإبراز التطور الذي عرفته البنى التحتية المختلفة ببلادنا، وسمو أخلاق أمتنا المغربية وكرمها وغنى وتنوع ثقافتها وأصالة تاريخ بلادنا وسحر جغرافيتها، وغيرها من صور التقدم التي أبهرت العالم عبر شهادات رجال دولة كبار من مختلف دول المعمور، وشهادات شعوب مختلفة وتقارير إعلامية دولية، من ممنيين مخلصين لأخلاقيات المهنة، وهذا هو التتويج الحقيقي الذي يدفعنا للتعبئة بقوة وراء جلالة الملك لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تنتظرنا، لا سيما محطة 2030 التي برزت ملامح نجاحها من الآن.

السيد الرئيس المحترم،

"من لا يشكر الله لا يشكر الناس".

إن الجامعة الملكية المغربية، بقيادة السيد فوزي لقجع، حققت نجاحات في تنزيل التوجيهات الملكية وبصمت على نقلة نوعية للكرة في بلادنا، سواء من حيث تقوية البنية التحتية للعديد من الأندية، أو الرفع من مستوى الحكامة والنجاعة وتنافسية الأندية على الصعيد القاري وإبراز مستويات جد متقدمة لمختلف المنتخبات والفئات العمرية التي بصمت على نتائج عالمية، وما احتلال منتخبنا الوطني اليوم للمركز الثامن عالميا، متقدما على دول لها تاريخ وإمكانيات كبيرة في كرة القدم، كألمانيا وبلجيكا وغيرها، إلا دليل على الجهود التي تقوم بها الجامعة في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تعد الرياضة الحديثة دافعا للعناية بالصحة وحتى آلية لتأطير الشباب ودعم رقيهم الاجتماعي، بل أضحت رافعة كبيرة للتنمية الشاملة وتحديث البنى التحتية وتحريك عجلة الاقتصاد، وأصبحت فضاء لجلب الاستثمارات العالمية الكبرى، لذلك بدأت تحظى باهتمام متزايد من طرف الحكومات والمسؤولين.

وفي هذا السياق، نؤكد أن التوجيهات الاستراتيجية التي وضعتها الرؤية الملكية لهذا الورش من خلال الرسالة الملكية التاريخية الموجهة للمناظرة الوطنية في مجال الرياضة سنة 2008 بالصخيرات، شكلت تحولا مركزيا في هذا المجال، بما حملته من تشخيص صريح لأزمة الرياضة ولما رسمته من آفاق للعمل والنهوض بهذا القطاع، حيث سطرت أهدافا دقيقة تجسدت في ضرورة الرفع من مستوى التكوين بالقطاع الرياضي ونقله نحو الاحتراف، والعمل على الرفع من وتيرة تكوين الشباب، لا سيما من الفئات الهشة، وزرع قيم التضامن والمثابرة والتنافس الاجتماعي والانفتاح على العالم، للاستفادة من خدمات الدول الكبرى وتطورها، فتحولت بلادنا بفضل هذه الرؤية الملكية لمشتل حقيقي للرياضيين في مختلف الأنواع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكننا أن ننكر جهود الحكومة في المجال الرياضي، ومنها الوفاء بمختلف التزاماتها المادية مع الجامعات الرياضية، وحرصها كذلك على تعزيز البنيات التحتية الرياضية من خلال تكثيف عملية بناء ملاعب القرب التي وصلت للعالم القروي اليوم، كما نحيي فيها خيار ضمان الالتقائية التي كانت مفقودة ما بين وزارة التربية الوطنية ومجال الرياضة كأحد الأهداف الأساسية المسطرة منذ مناظرة 2008.

كما نحيي بحرارة التطور الكبير الذي قطعه الأمن الرياضي ببلادنا، كأحد رافعات النهوض بالرياضة الوطنية، حيث نسجل بارتياح التطور الأمني في مواجهة شغب الملاعب وفي حماية اللاعبين والمشجعين ومرافق الفضاءات الرياضية باحترافية وتكنولوجيا متقدمة عالية.

وفي نفس الإطار، نحيي عاليا إبداع وزارة العدل في توفير الأمن القضائي، كذلك داخل فضاءات الملاعب، كما حصل في كأس إفريقيا الأخيرة ببلادنا، من خلال إحداث محاكم صغيرة داخل الملاعب، عالجت المخالفات في حينه داخل نفس الملاعب، تجربة قضائية جد متطورة إقليميا وعالميا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن النجاحات الباهرة التي حققتها بلادنا في المجال الرياضي والتي أسهمت في التعريف به وفي رفع عدد الزائرين ومحبيه، تحتاج إلى تدابير أخرى حتى نتمكن من كسب باقي الرهانات المستقبلية وعلى رأسها ما يلي:

- **أولا:** لا بد من دعم الرياضات الأخرى إسوة بكرة القدم وحتى نحقق التوازن المطلوب؛

- **ثانيا:** لا بد من تعزيز وتقوية البحث العلمي المتخصص في المجال الرياضي؛

- **ثالثا:** لا بد من تقوية الرياضة المدرسية والجامعية كرافعة أساسية في المجال الرياضي، من خلال تقوية التجهيزات الرياضية داخل الجامعات

ومؤسسات التعليم العمومي، لاسيما بالعالم القروي الذي يزخر بالأبطال اللذين هم في حاجة لاحتضانهم وتطوير مهاراتهم؛

- **رابعا:** لا بد من تجويد القوانين لتضمن شفافية أكبر في التدبير ونجاعة التسيير؛

- **خامسا:** لا بد من تحسين كرامة الرياضي وحمايته من الهشاشة وضمان تقاعده المريح؛

- **سادسا:** لا بد من التفاتة أكبر لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي يحقق أبطالها نتائج جد باهرة دوليا، تستحق من الحكومة المزيد من الدعم والتسجيع؛

- **سابعا:** لا بد من المواكبة والدعم للجمعيات الرياضية وجمعيات محبي وأنصار الأندية الرياضية الوطنية، حتى تسهم بدور أكبر في تأطير الرياضيين والجمهور، باعتبارهما أساس المنظومة الرياضية ببلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذه الاقتراحات التي نتقدم بها اليوم، لا تخفي المنجزات الكبرى التي حققتها بلادنا في هذا المجال بفضل الرؤية الملكية الحكيمة والانخراط المؤسساتي والشعبي الجماعي في تنزيلها، محققة منجزات يشهد بها العالم المتحضر والذواق، أما أعداء بلادنا والحاقدين عليها، فلن يروا هذا التقدم، لأنه مصدقا لقوله تعالى: "**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة**". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

فليتفضل، أحد السادة المستشارين، في حدود ثماني (8) دقائق.. السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين.

وأود في البداية، أن أهنئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن خلاله كل الأمة المغربية على نجاحنا في تنظيم سابقة رياضية قارية بمعايير عالمية.

مسابقة رياضية أبرزت للعالم كفاءة التدبير المغربي وجاهزية التجهيزات الرياضية والسياحية والبنيات التحتية المغربية، وأبرزت للعالم بأن الأمة المغربية أمة تعايش، أمة كرم.

فشكرا للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، شكرا لكل المنظومات الوطنية التي تم تعبئتها من المسؤولين عن التنظيم، الأمن، الصحافة، النظافة، المتطوعين، الفرق الفنية، جميع المشجعين.

شكرا للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن اختيار موضوع جلستنا الدستورية، هو اختيار جد موفق، بالنظر لما أصبحت للرياضة في عصرنا الحالي من أدوار تنموية استراتيجية، فالرياضة باتت صناعة واعدة، منتجة للثروة وللقيمة المضافة، ومحدثة لفرص الشغل ورافعة للاستثمار.

لقد أصبحت الرياضة في القرن الحادي والعشرين منصة فعالة للدبلوماسية الناعمة والإشعاع الحضاري والثقافي والسياحي والرياضي للأمم والشعوب عبر العالم، فلم تعد الرياضة كظاهرة مجتمعية مسألة ترفيهية فقط، بل تطورت قيمتها وأبعادها اقتصاديا وسياسيا، ويستلزم النجاح فيها إلى رؤية استراتيجية ومنظومة للحكامة وإلى استثمارات كبيرة، وهو الأمر الذي حدا بالمغرب، السيد رئيس الحكومة المحترم، بفضل السياسة المتبصرة والرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، إلى الرهان على الرياضة الوطنية، كرافعة مهمة للتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات سنة 2008، كخارطة طريق للرياضة الوطنية.

وفي هذا الإطار، السيد رئيس الحكومة، تعزز التطلع لتصبح الرياضة في المغرب ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل خيار استراتيجي مركز في حياة المؤسسات والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وركيزة من ركائز الصحة العمومية والاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ووثقت بتجسيد القيم الوطنية والمواطنة ومجال حيوي يجسد تطلع طموحات الفردية والجماعات نحو النهضة والتقدم.

ومنذ ذلك الحين، السيد رئيس الحكومة المحترم، تم بذل مجهود كان له أثر ملموس على مجموعة من القطاعات الرياضية، ولكن وبالرغم مما تم إنجازه وتحقيقه على أرض الواقع، لم تكن الحصيلة دائما في مستوى ما تم تخطيطه، في مستوى ما تم العمل من أجله، والذي يمكن إرجاعه لأسباب وعوامل متعددة، منها:

- تفاوت انخراط المتدخلين والفاعلين في المجال الرياضي؛

- ضعف التنسيق وتعدد المتدخلين، وغيرها من الأسباب والعوامل التي لا يتسع المقام للتفصيل فيها.

غير أن صدى ما تم تحقيقه وأثره رفع من شهية طموحنا الذي لم يعد

يرضى بالمشاركة فقط، بل ينشد التفوق، لم يعد يكتفي بالتفوق، بل ينشد التميز والاحتراف في الإنجاز، لأن أفق تطلعنا لا يضاهيه إلا عمق وأصالة أمتنا المغربية وعمقها الحضاري.

ولنا فيما حققته كرة القدم الوطنية، خير نموذج بأننا نستطيع أن نحقق منجزات نفخر بها، وأن تحقيق الريادة ومضاهاة الأمم المتقدمة في المجال الرياضي ممكن.

إن الخلاصة الأساسية والتي لا تخطئها عين الراصد وتحليل المتتبع، هو أن ما تم تحقيقه في مجال كرة القدم يؤسس لنموذج مرجعي أساسي.

فحين تتضافر وتتكامل بشكل وثيق الرؤية والإشراف الملكي السامي والتخطيط الواضح والإمكانيات الضرورية والتنفيذ السليم بسواعد الكفاءات المغربية التي تعمل بروح وطنية صادقة، يكون الإنجاز في مستوى الطموح المعلن، وهو ما يحفزنا لندعوكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وندعو من خلالكم كل الفاعلين في مجال الرياضة الوطنية إلى تنظيم مناظرة وطنية ثانية لتثمين المنجز وتشجيع الإخفاق بكل تجرد وروح وطنية، لنتمكن من صياغة مرجعية وطنية متكاملة العناصر، تؤسس لمرحلة جديدة، بنقلة نوعية في مجال الرياضة الوطنية وبرؤية جديدة وتعاقدات جديدة.

استراتيجية يتكامل في إطارها التكوين والتخصص مع الحكامة وحسن التدبير وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

استراتيجية يتكامل في إطارها جودة البنية التحتية مع الاستثمارات وتحفيز الاقتصاد الرياضي؛

استراتيجية يتكامل في إطارها الامتداد الشعبي للممارسة الرياضية مع الاحتراف؛

استراتيجية تحظى بها مختلف المجالات الرياضية الفردية والجماعية بما تستحقه من الدعم والعناية والاهتمام؛

استراتيجية يتكامل في إطارها الإعلام والتواصل مع الإشعاع الدبلوماسي والسياحي.

فبناء نموذج رياضي ناجح، يشكل واقعة قوية لدعم مسار تثبيت نموذج الدولة الصاعدة التي اختارته بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لأننا عرفنا وبالملموس كيف ساهمت الرياضة التي تعزز إشعاع صورة المملكة المغربية في العالم، في بناء صورة ذهنية إيجابية عن المغاربة، عن المغرب وطننا الحبيب، في جعل كلمة المغرب (Morocco) رائجة عالميا في محركات البحث ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو دون شك مبعث للإحساس بالفخر والاعتزاز.

حفظ الله وطننا الحبيب وأدام عليه نعمة الاستقرار تحت القيادة الرشيدة لصاحب جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

عاشت الأمة المغربية، عاش الملك.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي، فليتفضل السيد رئيس الفريق، في حدود سبع (7) دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع عرضكم، السيد الرئيس المحترم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا: وبعد النجاح الباهر للمملكة المغربية في تنظيم كأس إفريقيا للأمم، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نتوجه مجددا بكبير العرفان وعظيم الامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، على رؤيته الاستراتيجية لاستعادة العمق الإفريقي للمملكة المغربية، دبلوماسيا وسياسيا وتنمويا ورياضيا.

وذات المحبة والعرفان موصولة لولي العهد المحبوب مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، على تجسيدهم للعمق الشعبي والأصيل للمملكة المغربية بالملموس وفي الميدان.

وهي مناسبة كذلك، السيد الرئيس المحترم، للتنويه بالتضحيات الجسام لرجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات الترابية.

وبهذه المناسبة كذلك، نحيي المجهودات الجبارة للجامعة الملكية لكرة القدم، بكافة أعضائها، وعلى رأسهم السيد فوزي لقجع رئيس الجامعة، وهي المجهودات والحكامة الجيدة التي ترجمت على أرض الواقع مغرب الانتصارات، وجسدت الرؤية الرياضية الاستراتيجية لجلالة الملك حفظه الله، بمنظور وطني صادق وبعمق دبلوماسي رياضي، أكسب المغرب اليوم مركز الريادة قاريا وعالميا، بمنطق النتائج والمنشئات الرياضية والبنيات التحتية الموازية.

وذات الشكر والتنويه موصول إلى الفريق الوطني لكرة القدم بمختلف فئاته وأطقمها التقنية على النتائج والألقاب التي حققوها في مختلف المنافسات القارية والعالمية، تحية تقدير ووفاء لكافة المغاربة داخل الوطن وخارجه في البوادي والجبال، كما في المدن وهوامشها على روحهم الوطنية الصادقة ودورهم الكمي والنوعي في إنجاح هذه الملحمة الوطنية التي كانت أكبر من مجرد حفل كروي، رغم مكر الماكرين ودسائس الخصوم ومناورات الحاقدين.

ثانيا: نعم، السيد الرئيس المحترم، لقد خسرنا التتويج للملابسات لازالت في قيد التحكيم والتحقيق، ولكن ربحنا قلوب العالم وعموم أفريقيا، وهي محطة تستجيب التقييم واستخلاص الدروس، في أفق التحضير لكأس العالم 2030.

ثالثا: السيد الرئيس المحترم، صلة بتقييم السياسات الحكومية في المجال الرياضي واستلهاما للرسالة الملكية السامية التوجيهية لسنة 2008، نكتفي لضيق الوقت بتقديم الملاحظات التالية:

- نسجل ضعف السياسات العمومية في المجال الرياضي، في ظل هيكلة حكومية غيبت قطاع حكومي قائم الذات مكلف بالرياضة في زمن الاستحقاقات الكبرى قاريا وعالميا؛

- نسجل ضعف الميزانيات المخصصة للقطاع وضبابية الأفق المهني للعاملين به، بعد حشرهم في صيغة مديرية مهمشة في وزارة التربية الوطنية؛

- نسجل تغييب مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم ربط الدعم العمومي بالنتائج في العديد من الجامعات الرياضية التي لا تحقق نتائج تذكر ما عدا الجامعة الوطنية لكرة القدم؛

- نسجل غياب تدابير حكومية ملموسة لتفعيل أحكام الدستور في فصوله 28 و31 و33؛

- نسجل غياب أي مبادرة حكومية لتفعيل القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية وتحيينه، رغم تقديم الفريق الحركي في البرلمان لمقترح قانون في الموضوع، ولازال حبيس الرفوف.

وختاما، السيد الرئيس المحترم، نطرح مجددا سؤال التفاوتات المجالية والترابية في برمجة المنشآت الرياضية والبنيات التحتية المواكبة لها، حتى لا تصبح السياسات الحكومية مصدرا لتعميق مغرب السرعتين، وحتى لا تكون الرياضة شجرة تخفي غابة الإخفاق الحكومي.

شكرا السيد الرئيس.

أنا نزولا عند السيد رئيس الحكومة وعند.. ما كنبغيش نقرا الورقة ديالي من وراء السيد رئيس الحكومة، لأن طلبنا عدة مرات فهاذ المنصة هاذي، لأن ما فيهاش (l'éclairage)، ما فيهاش الضو، الإنسان تيبدا يقرا ما تيبانش.

لهذا السيد الرئيس تنطلبو منكم ومن التقنيين ياخذو بعين الاعتبار هاذ الملاحظة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.. شكرا السيد رئيس الفريق الحركي، وسجلنا الملاحظة ديالك، إن شاء الله يكون الخير.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

شكرا السيد المستشار في حدود ست (6) دقائق.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادات المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، والتي تتناول موضوعا يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لبلادنا ولمستقبل الرياضة فيها.

نعتز في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالإرادة الملكية السامية الدائمة والموصولة، الرامية إلى النهوض بالرياضة في بلادنا والارتقاء بها، وهي الإرادة التي تم التعبير عنها في العديد من المناسبات، أبرزها رسالته التي بعثها إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات يوم 24 أكتوبر 2008، ورسالته السامية إلى المشاركين في المناظرة الدولية المنظمة بنفس المدينة يوم 18 يوليوز 2017، والذي حدد من خلالها الخطوط العريضة لسياسة رياضية وطنية طموحة، قادرة على بلوغ الأهداف المرجوة، وخارطة طريق واضحة لجعل الرياضة واحدة من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في دينامية التنمية في بلادنا.

هذا، علاوة على مضامين بلاغ الديوان الملكي الصادر يوم الخميس الماضي والذي يعتبر درسا إنسانيا في التربية على القيم التي يجب أن تكرسها الرياضة عموما.

وكسائر مكونات الأمة، نعبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن اعتزازنا بنجاح بلادنا في تنظيم الدورة 35 لكأس إفريقيا للأمم، رغم كل المحاولات العدائية لخصوم بلادنا، ورغم الحملات الإعلامية المغرضة التي استهدفت تنظيم هاذ الحدث الكروي القاري الكبير، إلا أنها خابت، وخاب من يقف وراءها.

نفتخر عاليا بما قدمه الفريق الوطني لكرة القدم في هذه التظاهرة الإفريقية وبإنجازهم التاريخي ببلوغهم المباراة النهائية، كما ننوه بالجهود الجبارة التي بذلتها الجامعة الملكية لكرة القدم واللاعبين والطاقم التقني وكل من ساهم في صناعة هذا التتويج المغربي القاري والعالمي.

وكما أكد جلالة الملك نصره الله، في رسالته الموجهة للمشاركين في المناظرة الدولية ببوزنيقة سنة 2017، على "**أن كرة القدم هي قيم ومبادئ، قبل أن تكون مجرد رياضة تهدف إلى تحقيق الألقاب فقط، فهي تقوم على إذكاء الروح الرياضية والعمل الجماعي والتنافس الشريف وتساهم في تعزيز الانفتاح والتفاهم والتقارب بين الشعوب**".

وفي هذا الإطار، نؤكد على عمق العلاقات المغربية الإفريقية، وما تشهده خلال السنوات الأخيرة من قفزة نوعية في مختلف المجالات، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الرياضي، حيث اختارت بلادنا بقيادة صاحب الجلالة نصره الله، طريق الانفتاح والتعاون المتبادل، المثمر والمتوازن، القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، حيث هناك العديد من الدول الإفريقية التي تعتبر من بين شركائنا الأساسيين في القارة، بحكم عمق العلاقات التاريخية التي تربط بلداننا والثقة المتبادلة التي ميزت وتميز مسار التعاون المشترك.

نعبر عن تقديرنا لأهمية هذه اللحظة المتميزة، ونعتبرها مناسبة في غاية الأهمية للوقوف عند النقلة النوعية الكبيرة التي تشهدها بلادنا، على مستوى البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، كما تبرهن على ذلك مختلف الأوراش والتجهيزات الكبرى التي تم إطلاقها والتي بوأت العديد من القطاعات مكانة متميزة، وأصبحت رافعة حقيقية للتنمية البشرية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وما حققته الرياضة الوطنية في السنوات الأخيرة من إنجازات ومن نجاحات تلو الأخرى في كبريات المحافل الدولية والقارية، إلا نتيجة للجهود الحثيثة والمتواصلة لتطوير البنيات التحتية الرياضية، والتي مكنته من شرف تنظيم تظاهرات رياضية قارية ودولية، لا سيما نسخة كأس العالم لكرة القدم 2030، إلى جانب من كل من إسبانيا والبرتغال.

وفي خضم كل هذه النجاحات، نعبر عن اعتزازنا بالتطور الذي عرفته الرياضة الوطنية والإنجازات الرياضية المتميزة التي تحققت، وخاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، والتي تميزت بمجموعة من الإنجازات الرياضية، وخاصة الإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب الوطني لكرة القدم، باحتلاله الرتبة الثامنة دوليا في ترتيب الاتحاد الدولي "فيفا" في هذا الشهر، والمركز الرابع في كأس العالم قطر 2022، وهو إنجاز تاريخي غير مسبوق على المستويين العربي والإفريقي، بالإضافة إلى الإنجاز الكبير للمنتخب المغربي للشباب، بفوزه بكأس العالم لأقل من 20 سنة وإحراز لقب بطولة "الشان" للاعبين المحليين، والتتويج بلقب كأس العرب 2025، وغيرها من النجاحات الرياضية الأخرى.

إن الدينامية التي أصبحت تشهدها الرياضة الوطنية والإنجازات الاستثنائية التي حققتها بلادنا على مستوى كرة القدم وما أصبحت تنطوي عليه من رهانات جيو سياسية واقتصادية كبرى، تحتم علينا إعطاء المزيد من الاهتمام بهذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وفقنا الله جميعا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، لما فيه خير ومصلحة لهذا البلاد.

والسلام عليكم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

فليتفضل، أحد السادة المستشارين، في حدود ست (6) دقائق، السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

يطيب لي باسم الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، في إطار الجلسة الدستورية لمساءلة رئيس الحكومة.

وقبل الخوض في مناقشة موضوع هذه الجلسة، إننا في الفريق الاشتراكي نشيد ونثمن عاليا بمضمون بلاغ الديوان الملكي، لما حمله من وضوح في الموقف ورصانة في الخطاب وتأكيدا على القيم التي تؤطر الممارسة الرياضية وتحصنها من كل انزلاق، والذي أكد أيضا على عمق العلاقات مع دول إفريقيا ومتانتها والأسس والثوابت التي تؤطرها، فضلا عن التأكيد على أن الرياضة فضاء للتنافس الشريف، لا مجال فيه للتحريض أو التمييز، ورسخ مرة أخرى صورة المغرب كدولة مؤسسات، تحكمها القيم ويقودها منطق الحكمة والمسؤولية، وهو بلاغ يعكس حرص الدولة في أعلى مستوياتها على صون كرامة الرياضة وحماية بعدها الإنساني والأخلاقي.

وامتدادا لهذا المسار، لا بد من وقفة تقدير واعتراف للمنتخب الوطني لكرة القدم، الذي بصم خلال نتائجه الأخيرة ببلوغ نهائي كأس أمم إفريقيا، على مسار مشرف أعاد للمغاربة الثقة ورسخ صورة بلادنا كبلد قادر على التنافس على أعلى المستويات القارية والدولية.

وإننا ونحن نثمن هذا الإنجاز، ندرك جيدا أن الوصول إلى النهائي لم يكن مسارا سهلا، بل جاء نتيجة عمل وتضحيات وانضباط وإيمان بالقدرة على تجاوز الصعاب، وهي قيم تتجاوز المستطيل الأخضر، لتلامس جوهر الروح الوطنية.

وإذ كان هذا النهائي قد جرى في أجواء طبعها توتر وخطاب سلبي، لا يعكس القيم الرياضية النبيلة، فإن ثقتنا تظل راسخة في المنتخب الوطني وفي قدرته على تحويل الإكراه إلى قوة والضغط إلى رسالة مفادها أن المغرب بلد الرياضة وروحها وبلد التنافس الشريف وبلد الاحترام المتبادل.

كما نؤكد من هذا المنبر، أن المغرب سيظل بلد القانون والمؤسسات، لا مكان فيه للخطابات العنصرية والاقصاء، ولا مجال فيه لتوظيف الرياضة خارج قيمها الانسانية والأخلاقية، فالرياضة عندنا في بلادنا ليست أداة

للتفرقة، بل فضاء للوحدة، وليست مجالا للتمييز، بل مدرسة للتسامح والانفتاح.

وانطلاقا من هذا الوعي، ومن هذا الاعتزاز المسؤول بما حققه منتخبنا الوطني، ننتقل اليوم إلى مناقشة السياسة الحكومية في مجال الرياضة والبحث في مدى قدرتها على تحويل هذه اللحظات المضيئة إلى مسار دائم، يضمن الاستمرارية ويؤسس لرياضة وطنية، قوية، عادلة ومؤطرة، تخدم الشباب وتعكس صورة المغرب الذي نريده.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن مناقشة السياسة الحكومية في مجال الرياضة لا يمكن أن تختزل في استحضار لحظات الفرح الجماعي التي يعيشها المغاربة عند تحقيق نتائج إيجابية، ولا في استعراض أرقام أو مشاريع متفرقة، لأن الرياضة في جوهرها العميق هي سياسة عمومية بامتياز، تعكس اختيارات الدولة الاجتماعية ومستوى وعيها بدور الشباب وقدرتها على الاستثمار في الانسان، باعتباره الثروة الحقيقية للأمم.

فالرياضة حين تدار برؤية واضحة، تصبح أداة للتنمية ووسيلة للاندماج الاجتماعي ومدخلا لمحاربة الهشاشة والانحراف وجسرا لترسيخ قيم المواطنة والانضباط والعمل الجماعي.

فاليوم، يبرز السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح، هو هل نحن أمام سياسة حكومية واعية، حولت الإنجازات إلى مكتسبات مستدامة؟ أم أننا أمام سياسة ظرفية لم تواكب إصلاحات بنيوية عميقة؟

وهل تم استثمار هذه اللحظات التاريخية لبناء منظومة رياضية قوية؟ أم تم الاكتفاء بتوظيفها رمزيا دون معالجة الأعطاب الهيكلية التي يعاني منها القطاع منذ سنوات؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أول ما يلفت الانتباه في السياسة الحكومية في مجال الرياضة هو غياب رؤية استراتيجية وطنية واضحة المعالم، رؤية تحدد الأهداف وترسم فيها الأدوار ويربط فيها الزمن بالنتائج، فما نراه اليوم هو تشتت في المسؤوليات بين قطاعات متعددة وضعف في التنسيق وتدخل في الاختصاصات، مما يجعل من الصعب الحديث عن سياسة عمومية مندمجة.

ويزداد هذا الاختلال وضوحا، حين نتأمل وضع الرياضة المدرسية، حيث نجد أنها عاجزة عن اكتشاف المواهب وتأطيرها وكذلك حصص التربية البدنية، تعامل كمجرد مواد ثانوية، والبنيات التحتية إما غائبة أو مهترئة وأطر التربية تعاني من ضعف الإمكانيات والتحفيز، ولا يختلف حال الرياضة الجامعية، حيث تبقى المبادرات محدودة والأنشطة ضعيفة الحضور، دون ربط حقيقي بين الجامعة والنوادي أو الجامعات الرياضية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحديث عن سياسة رياضية، لا يمكن أن يتجاهل مسألة العدالة المجالية، التي تظل إحدى أكبر نقاط الضعف في المشهد الرياضي الوطني، يكشف عن تفاوت صارخ بين المدن الكبرى التي تحظى بملاعب ومراكز تكوين وإنجازات حديثة، وبين مناطق واسعة في العالم القروي والجهات المهمشة، حيث تغيب أبسط البنيات الرياضية.

إن هذا التفاوت لا يقصي فقط آلاف الأطفال والشباب من حقهم في ممارسة الرياضة، بل كذلك يفرغ الخطاب حول تكافؤ الفرص من مضمونه الحقيقي.

ومن جهة أخرى يظل ملف الحكامة والتمويل من أكثر الملفات إشكالية في القطاع الرياضي، فالمال العمومي الذي يرصد للرياضة يجب أن يكون وسيلة للإصلاح والتطوير، غير أن واقع الحال يظهر ضعفا في آليات المراقبة والتقييم وغموض في المعايير الدولية واستمرار واختلالات بنيوية داخل عدد من الجمعات والعصب، وكذلك إعداد إنتاج نفس الأساليب دون ربطها بالنتائج والأثر الاجتماعي، وكذلك دون ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة،

مازال عندي شوية هنا، ولكن أعتذر لضيق الوقت، لذلك أعتذر منك.

شكرا جزيلا، السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

فليتفضل، أحد المستشارين، في حدود ست (6) دقائق.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في هذه الجلسة الدستورية الشهرية المخصصة لموضوع "**السياسة الحكومة في مجال الرياضة**".

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بأصدق عبارات التهاني إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والحكومة المغربية والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والشعب المغربي قاطبة، على التنظيم الاستثنائي والنجاح الباهر لكأس إفريقيا للأمم سنة 2025.

فمن خلال التنظيم المحكم لهذا الحدث القاري، أكدت بلادنا مرة أخرى ريادتها القارية في مجال استضافة التظاهرات الرياضية الكبرى، جامعة بين جودة التنظيم وتطور البنيات التحتية، وروح الانتماء الافريقي المشترك.

وقدّمت للعالم صورة طموحة ومشرفة للقارة الافريقية، وهذا ما أكده البلاغ الصادر عن الديوان الملكي حول النسخة الخامسة والثلاثين من كأس أمم إفريقيا، حيث أكد فيه جلالته أن: **"النجاح المغربي هو أيضا نجاح لإفريقيا كلها"**، موجهًا رسالة بليغة وحكيمة، مفادها أن: **"المملكة المغربية كانت وستظل بلدا إفريقيا كبيرا وفيا لروح الأخوة والتضامن والاحترام الذي كرسه على الدوام اتجاه قارته"**.

كما لا تفوتني المناسبة دون التنويه بالتعبئة النموذجية للقطاع الخاص، الذي برهن مرة أخرى على حضوره القوي والمسؤول كلما تعلق الأمر بالمصلحة الوطنية، ونجح في بناء منشئات رياضية بمعايير دولية في آجال زمنية قياسية والتنويه بحسن الاختيار المتمثل في إلحاق قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لأن غَرس حب الرياضة يجب أن يبدأ منذ الطفولة، ولأن المدرسة فضاء أساسي لاكتشاف المواهب وتوجيهها مبكرًا، وكذا التنويه بمضامين مداخلتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، في الجلسة الشهرية الأخيرة بمجلس النواب والرسائل الموجهة للاعبي المنتخب الوطني على أدائهم في كأس إفريقيا الأخيرة.

وهذا النجاح لم يكن وليد الصدفة، بل هو نِتاج ثمرة سياسة وطنية بعيدة المدى أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث جعل من الرياضة ركيزة استراتيجية للتنمية الوطنية، وأرسى نموذجا رياضيا متكاملا وموجّها بثبات نحو المستقبل.

وهو أيضا نتيجة للعمل الكبير، السيد رئيس، لهذه الحكومة، باعتبارها حكومة الإصلاح بامتياز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن النجاح الباهر لبلادِنا في تنظيم كأس افريقيا 2025 ليس مجرد شعار نرفعه، أو صورة نُسَوِّقُها، بل هو واقع تُعززه الأرقام والمعطيات.

كما ساهمت هذه التظاهرة في إبراز التقدم الذي حققته بلادنا خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتأكيد مكانته كشريك موثوق وذي رؤية وطموح كبيرين في خدمة القارة الإفريقية.

واليوم، وفي ظل استعداد بلادنا لتنظيم كأس العالم سنة 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال، فإن هذه الدينامية يجب أن تَتَعَزَّزَ أكثر، وأن تُستثمر لتكريس موقع المغرب كَوِجهة كبرى للتظاهرات الرياضية العالمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الرياضة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي، بل أضحت صناعة متكاملة تساهم في خلق الثروة وتنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز جاذبية الدول للاستثمار والسياحة.

وهو ما يدعونا إلى مواصلة العمل الذي قمنا به على هذا المستوى من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات هذا القطاع، سيما من خلال:

إحداث قطيعة مع المقاربات التقليدية والانتقال إلى اقتصاد قائم على الاستثمار:

فبعد الإجراءات الضريبية التحفيزية لفائدة الشركات الرياضية التي جاءت في قانون المالية لسنة 2026، أصبح من الضروري مراجعة القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، مراجعة شاملة لتسهيل الاستثمار وتطوير الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالرياضة، سواء على مستوى التراخيص الإدارية أو الحقوق التجارية أو أنماط الحكامة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نود أن نؤكد على أن نجاح بلادنا في تنظيم التظاهرات الرياضية يُشكل نقطة انطلاق جديدة، لا محطة نهاية، لمواصلة العمل والإنجازات ورفع التحديات في مختلف الرياضات.

وهو ما يدعونا اليوم إلى تسريع وتيرة العمل واعتماد الابتكار في السياسات والبرامج الرياضية، وإجراء تقييم موضوعي لواقع ومآل مجموعة من الرياضات التي كانت بلادنا رائدة فيها، على غرار ألعاب القوى والتنس وغيرها من الرياضات.

ويدعونا أيضا إلى مواصلة العمل على جعل الرياضة مدخلا أساسيا ورافعةً حقيقية للتنمية الشاملة، وجسراً متيناً لتعزيز التلاحم الاجتماعي وترسيخ قيم التضامن والانتماء.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد على انخراطنا المسؤول في تنزيل الرؤية الملكية الرامية إلى جعل الرياضة ركيزة أساسية للتنمية، ونتطلع إلى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل بناء اقتصاد رياضي قوي يساهم في تعزيز التنمية المندمجة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

في حدود ست (6) دقائق.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد ميلود معصيد:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود في البداية أن ننوه بما تحقق من إنجازات نوعية في المجال الرياضي، سواء على مستوى النتائج المشرفة التي حققتها في عدد من التخصصات، وفي مقدمتها كرة القدم، أو من حيث الدينامية المتصاعدة التي عرفها القطاع الرياضي خلال السنوات الأخيرة، بفضل الرؤية الملكية المتبصرة التي جعلت من الرياضة إحدى رافعات التنمية البشرية، وأحد مصادر الإشعاع الدولي للمملكة.

كما نثمن عاليا النجاح الباهر الذي حققته بلادنا في تنظيم كأس إفريقيا للأمم، وهو نجاح أكد مرة أخرى قدرة المملكة المغربية على احتضان التظاهرات الرياضية الكبرى، وفق أرقى المعايير التنظيمية واللوجيستيكية، وعلى الجاهزية العالية لبنياتها التحتية الرياضية، وعلى الكفاءة المؤسساتية لمختلف المتدخلين، وقد أسهم هذا الحدث القاري بصرف النظر عن نتيجة التتويج في تعزيز إشعاع المغرب قاريا ودوليا، وفي ترسيخ صورة المغرب كبلد منفتح وآمن ومنظم وقادر على كسب رهانات الثقة واستقطاب التظاهرات العالمية الكبرى.

وقد نجحت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في المساهمة الفعالة في هذا الإشعاع الكروي وتنزيل الرؤية الملكية السديدة.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه الإنجازات تجعل من الرياضة اليوم قوة ناعمة حقيقية للمملكة، وأداة فعالة لتعزيز الحضور المغربي على الساحة الدولية، وترسيخ صورة بلد مستقر وقادر على النجاح، ليس فقط في المنافسات الرياضية، ولكن أيضا في تدبير الأحداث الكبرى، وبناء الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز الديبلوماسية الرياضية كرافعة من روافع السياسة الخارجية للمملكة.

غير أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد في هذا السياق أن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في النجاح التنظيمي أو في بروز بعض الرياضات دون غيرها، بل في تثمين هذه القوة الناعمة وتحويلها إلى رافعة مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال رؤية شمولية ومندمجة للقطاع الرياضي، تشمل مختلف التخصصات والرياضات الفردية والجماعية.

ومن هنا، ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى:

- أولا: جعل الرياضة بمختلف فروعها قطاعا منتجا لفرص الشغل اللائق ومحفزا للاستثمار الرياضي الوطني والأجنبي، عبر تطوير الصناعات الرياضية والاقتصاد المرتبط بالرياضة وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في هذا المجال؛

- ثانيا: دعم جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الرياضي وتعزيز دورها ومبادراتها الهادفة إلى اكتشاف الطاقات والمواهب الرياضية في الأحياء الشعبية والقرى بمختلف جهات المملكة؛

- ثالثا: النهوض بباقي الرياضات، خاصة تلك التي راكمت فيها المغرب تقاليد عريقة وإمكانيات واعدة، من خلال دعم الجامعات الرياضية وتوفير شروط الحكامة الجيدة والاستثمار في التكوين والتأطير، وضمان عدالة توزيع الدعم العمومي عن مختلف الجامعات والتخصصات؛

- رابعا: توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، لا سيما في صفوف الأطفال والشباب، عبر تعزيز الرياضة المدرسية والجامعية، وإعادة الاعتبار لدور المؤسسات التعليمية والجامعات ومعاهد التكوين المهني في اكتشاف المواهب وصقلها وربط المسارات الرياضية بالمسارات الدراسية؛

- خامسا: إرساء سياسة وطنية للنهوض بالرياضة النسوية ورياضة الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- سادسا: بناء إعلام وطني رياضي مهني ومسؤول، قادر على مواكبة التطور الرياضي بمختلف تلاوينه وتسليط الضوء على باقي الرياضات والرياضيين والمساهمة في ترسيخ القيم الرياضية من التعايش وبناء أواصر الصداقة والتعاون بين الشعوب؛

- سابعا: تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين في القطاع الرياضي وفي مختلف الأوراش المرتبطة به، بمن فيهم المدربين والتقنيين والعمال والمستخدمين، بما يضمن كرامتهم واستقرارهم المهني، وتمتيعهم بالحماية الاجتماعية الشاملة وبكافة الحقوق الشغلية والاجتماعية، وفق مقاربة تنصف العنصر البشري، باعتباره جوهر أي إصلاح أو نجاح رياضي؛

- ثامنا: تقليص الفوارق المجالية عبر تعميم البنيات والتجهيزات الرياضية، خاصة في العالم القروي وفي المناطق النائية.

وفي الختام، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الاستثمار في الرياضة هو استثمار في الإنسان وفي صورة الوطن وفي المستقبل المشترك لأجيالنا الصاعدة.

إن تحويل الرياضة إلى قوة ناعمة وتنموية مستدامة، يقتضي رؤية استراتيجية مندمجة وحكامة جيدة وتنسيقا فعالا بين مختلف المتدخلين، حتى تظل هذه الرياضة رافعة حقيقية للتنمية، ومجالا لتكافؤ الفرص، ومصدرا دائما للاعتزاز الوطني.

شكرا السيد رئيس الحكومة على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل السيد المنسق.

في حدود أربع (4) دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود التنويه بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم برئاسة السيد فوزي لقجع والمكتب المسير، هذه الإنجازات التي جاءت تجسيدا للرعاية الملكية السامية والرؤية الاستشرافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الداعم الأول للمسار الرياضي الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

شكرا على العرض الذي تفضلتم بتقديمه، والذي استعرضتم فيه مجموعة من الإنجازات والرهانات، ونحن نشاطركم التأكيد على أن الرياضة بفضل الرؤية الملكية السامية السديدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، عرفت تحولا جذريا وطفرة نوعية غير مسبوقة، حيث انتقلت من مجرد نشاط ترفيهي إلى قطاع استراتيجي ورافعة أساسية للتنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية، وعنوان بارز للدبلوماسية الموازية والقوى الناعمة للمملكة.

وفي السياق المرتبط بكرة القدم، نسجل أن العالم أصبح يشيد بالإنجازات الكروية المغربية، سواء على مستوى المنتخبات الوطنية أو الأندية، وهو ما يبعث على الفخر والاعتزاز، كما أن نجاح المغرب في احتضان تظاهرات كبرى مثل كأس أمم إفريقيا 2025 والاستعداد لمونديال 2030 هو إنجاز لا يمكن لأحد أن ينكره، وهو ما يزيد من صعوبة مسؤولية الحكومة الحالية والحكومات المستقبلية، لأن سقف التحديات أصبح مرتفعا.

لكن، إنجازات اليوم لا يجب أن تبقى محصورة في مجال كرة القدم، بل يجب أن تشمل كافة الرياضات ببلادنا، هذا هو الرهان الحقيقي الذي نطمح إليه، السيد رئيس الحكومة، وهذا لن يتأتى إلا بتعميم الممارسة الرياضية وجعلها متاحة لجميع فئات الشعب، خاصة في الأوساط القروية والهشة، مع التركيز على الرياضة المدرسية، باعتبارها المشتل والحاضن الأساسي لاكتشاف المواهب وصقلها.

السيد رئيس الحكومة،

إن النجاح في تنظيم المونديال هو هدف وطني جامع، ولكن يجب ألا ينسينا بعض الاختلالات في المنظومة الرياضية، فالمطلوب منا اليوم وهو نهج سياسة رياضية شاملة ومندمجة، تضمن العدالة المجالية والنوعية بين مختلف الرياضات، وتجعل من الرياضة أسلوب حياة للمغاربة كافة، باعتبارها ركيزة أساسية في بناء مجتمعات سليمة ومتوازنة وقادرة أيضا على تحصين الأفراد، لا سيما فئة الشباب، بمخاطر الانحراف والسلوكيات السلبية.

السيد رئيس الحكومة،

إن بناء أبطال الغد يتطلب بناء شخصيات متكاملة، قادرة على النجاح في الملاعب وقاعات الدراسة على حد سواء.

إن المقترح الذي نقدمه اليوم يهدف إلى إرساء سياسة رياضية وطنية تضمن التوفيق بين المسار الرياضي والمسار التعليمي، وتحمي حقوق هذه الفئة الواعدة من شبابنا، وبالتالي نرى من الضروري:

- **أولا:** وضع إطار قانوني ملزم يضمن للرياضيين الشباب الحق في التغيب عن الحصة الدراسية للمشاركة في المنافسات والتدريبات الرسمية، مع العمل على توفير حصص استدراكية ودعم أكاديمي خاص لهذه الفئة، لنساعدهم على التوفيق بين مسارهم الدراسي والرياضي؛

- **ثانيا:** كما نقترح استحداث مسارات تعليمية خاصة في المؤسسات تعليمية، نموذجية، ثانويات رياضة متخصصة، أو أقسام رياضية توفر برامج دراسية مكيفة زمنيا مع جدول التدريب والمنافسات، وعلى أساس أن يرافق هذه المسارات طاقم تربوي وإداري متفهم لاحتياجات الرياضيين، مع توفير الدعم النفسي واللوجيستيكي اللازم لهم.

وشكرا نظرا لضيق الوقت.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

السيد المستشار في حدود أربع (4) دقائق.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الجلسة الشهرية المخصصة للسياسة العمومية في مجال الرياضة، باعتبارها مجالا مجتمعيا بامتياز، يتقاطع فيه الاجتماعي بالاقتصادي، والحق في الولوج بالعدالة المجالية، ومسؤولية الدولة بأدوار مختلف الفاعلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد شخصت الرسالة الملكية الموجهة للمشاركة في المناظرة الوطنية بالصخيرات سنة 2008 أعطاب الرياضة الوطنية بوضوح، من حكامة التسيير إلى الإطار القانوني إلى التكوين والتمويل والبنيات التحتية.

وبعد ما يقارب 18 سنة يحق لنا أن نتساءل ما الذي تغير فعليا؟ وهل نتوفر اليوم على سياسة عمومية رياضية متكاملة تلبي انتظارات المغاربة؟

وقبل بسط عناصر الاختلالات، نؤكد من موقع المسؤولية والإنصاف أن كرة القدم الوطنية حققت إنجازات نوعية ومشرفة، خاصة على مستوى المنتخبات الوطنية التي رفعت راية المغرب عاليا، قاريا ودوليا، بدءا من مونديال قطر 2022، مرورا بالمشاركة الإيجابية في الألعاب الأولمبية، وصولا إلى نتائج الفئات السِّنية وكأس العرب؛ وهي إنجازات لم تكن وليدة الصدفة، بل ثمرة تراكم تقني وتنظيمي.

كما نسجل بإيجابية كبيرة التطور الملحوظ في البنيات التحتية الرياضية، خصوصا الملاعب والمرافق المصاحبة لها التي أصبحت في عدد من المدن المغربية تستجيب للمعايير الدولية من حيث الجودة والسلامة والاستقبال.

وإلى جانب ذلك، برهنت بلادنا على قدرة تنظيمية عالية في احتضان وتدبير التظاهرات الرياضية الكبرى على المستوى التنظيمي والأمني واللوجيستيك والتأطير الجماهيري، وهو ما يعكس كفاءة الأطر الوطنية.

غير أن هذا النجاح، على أهميته، ظل محصورا في كرة القدم والرياضة ليست كرة القدم، وكرة القدم ليست هي الرياضة، ولم ينعكس بالشكل المطلوب على باقي الرياضات التي مازالت تعاني من التهميش وضعف التأطير وهشاشة البنيات، وهنا نسائلكم عن إنجازات 57 جامعة وطنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن من بين الاختلالات البنيوية التي لا يمكن تجاهلها أوضاع موظفات وموظفي الشباب والرياضة الذين يشكلون العمود الفقري لأي سياسة عمومية ناجحة، فهؤلاء يشتغلون في ظروف مهنية صعبة، تتسم بضعف التحفيز وغياب الإنصاف الوظيفي وتجميد مسارتهم المهنية.

إضافة إلى تضرر عدد منهم ماديا وإداريا، جراء التغييرات المتكررة والهندسة الحكومية الحالية؛ ولا يمكن الحديث عن تطوير الرياضة الوطنية دون رد الاعتبار لهؤلاء العاملين وتحسين أوضاعهم المادية والمهنية وضمان الاستقرار الوظيفي والكرامة المهنية.

كما يتجلى الخلل أيضا في غياب الاستقرار المؤسساتي، حيث تعاقب على هذا القطاع 11 وزيرا منذ 2008، بمعدل لا يتجاوز سنتين لكل وزير، وهو ما يجعل الحديث عن استراتيجية وطنية أمرا صعب التحقيق.

ومن هذا المنطلق، نجدد رفضنا، كمنظمة نقابية، للهندسة الحكومية التي فصلت الرياضة عن الشباب وألحقتها بقطاع التربية الوطنية، لما لذلك من آثار سلبية على القطاع وعلى موارده البشرية، وندعو إلى إعادة قطاع الشباب والرياضة إلى وضعه الطبيعي، مع تمكينه من الإمكانيات الضرورية.

كما نسجل تخبطا في تدبير المرافق الرياضية بتعدد أنماط التدبير بين الإدارة المباشرة و"سونرجيس" (SONARGES[1]) والشركات الجهوية، دون رؤية موحدة أو تقييم شفاف، ويستمر في الآن ذاته وضع عدد من الجامعات الرياضية على ما هو عليه، من ضعف الديمقراطية الداخلية وغياب الحكامة المالية والتدخل غير السليم بين المجال السياسي والحسابات الحزبية، إضافة إلى هشاشة البنيات التحتية للرياضات القاعدية وغياب العدالة المجالية، خاصة بين المدن والقرى.

السيد رئيس الحكومة،

إن أي سياسة عمومية رياضية لن تنجح دون تعبئة جماعية، ووحدة في الرؤية والأجندة، وتحفيز حقيقي للموارد البشرية، وتوفير التمويل المؤطر بحكامة صارمة، وقبل ذلك كله، دون بيئة ديمقراطية حقيقية في التسيير والسلوك والتنظيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

السيدة المستشارة في حدود ثلاث (3) دقائق.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة بخصوص "**السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الإنجازات والرهانات**".

وهي مناسبة نعبر من خلالها عن اعتزازنا بتطور البنيات التحتية ببلادنا، بما فيها البنية التحتية الرياضية، وبالتنظيم المحكم للنسخة 35 من كأس أمم إفريقيا التي احتضنتها بلادنا، وهو تطور نابع من رؤية جلالة الملك حفظه الله، والتي لاقت إشادة دولية واسعة، وعكست قدرة بلادنا على استضافة استحقاقات من هذا الحجم.

كما نهنئ منتخبنا الوطني على الأداء المتميز رغم حملات التشويش المنظمة التي شنتها جهات معروفة بمعاداتها للمغرب.

كما نهنئ مرة أخرى بهذه المناسبة التتويج المستحق في كأس العالم للشباب وكأس العرب وغيرها من الاستحقاقات الرياضية.

[1] Société Nationale de Réalisation et de Gestion des Equipements Sportifs.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التطور الذي عرفته كرة القدم المغربية يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب التراجع في رياضات أخرى، كانت إلى وقت قريب مصدر فخر وطني وعلى رأسها ألعاب القوى، وهو ما يطرح أسئلة جوهرية حول ضعف منظومة الكشف عن المواهب وتتبعها، هشاشة التكوين القاعدي في المدارس والأندية، غياب الاستقرار داخل الجامعات الرياضية ومحدودية الاستمرار في البحث العلمي والتأطير التقني والطبي.

كما يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب الإخفاق في مجالات أخرى في الوقت الذي نجحنا فيه في كرة القدم.

إننا نقول هذا الكلام ونحن ندرك أن الرياضة لم تعد وسيلة للترفيه فقط، بل أصبحت اليوم رافعة للتنمية ووسيلة للتعبئة الجماعية.

وفي الختام، نؤكد أن المغرب اليوم يملك الإمكانيات البشرية والمؤسساتية ليكون قوة إقليمية وقارية لا في كرة القدم فقط، بل في مختلف المجالات وأن الرهان الحقيقي هو الانتقال من منطق الإنجاز المناسباتي إلى منطق البناء الاستراتيجي المستدام، ومن هنا ندعو الحكومة إلى:

- وضع إستراتيجية وطنية شاملة لتطوير الرياضات الجماعية والفردية، مستلهمة من النموذج الناجح لكرة القدم؛
- إعادة الاعتبار للرياضة المدرسية والجامعية ورياضات الأحياء، باعتبارها مشتلا حقيقيا للأبطال؛
- تعزيز حكامة الجامعات الرياضية وربط الدعم العمومي بالمردودية والنتائج؛
- الاستثمار في التكوين والتأطير والبحث العلمي الرياضي، خاصة في ألعاب القوى؛
- ضمان العدالة المجالية في توزيع البنيات والتجهيزات الرياضية؛
- وأخيرا حماية الرياضيين اجتماعيا بعد الاعتزال وإدماجهم مهنيا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية، كنشكركم على التفاعل الجاد والمسؤول على الموضوع ديال الرياضة، وهاذ التفاعل بالنسبة لينا هو مؤشر واضح على أن النقاش اليوم ما بقاش نقاش اللي هو سطحي، لكن أصبح نقاش سياسي مجتمعي بامتياز، لأن الرياضة اليوم ما بقاتش مجرد نشاط ترفيهي، بل ولات جزء من اختيارات الدولة الكبرى.

اليوم ملي كنتكلمو على الرياضة كنتكلمو على الصحة العمومية، على التربية، على الإدماج الاجتماعي، على الصورة ديال البلاد، على الاقتصاد الوطني كذلك.

هاذ التحول في النظرة ما جاش صدفة، لكن هو نتيجة ديال تراكمات وتجارب وأحيانا حتى إخفاقات تعلمنا منها، والحكومة منذ بداية هاذ الولاية تعاملت مع الرياضة كرافعة للتنمية، ماشي كقطاع اللي هو معزول، وهاذ الشي بان في التشريع، في الميزانية، بان في طريقة التنسيق بين القطاعات الحكومية، لأن ما يمكنش نطورو الرياضة بلا ما نربطوها بالتربية الوطنية وبالصحة وبالشباب وبالجماعات الترابية.

تنأكد من هاذ المنبر وبلا تردد أن الرغبة ديالنا واضحة، الرياضة خصها توصل لكل مغربي ومغربية في كل جهة في كل إقليم وفي كل حي، حيث ما بغيناش رياضة فقط نخبوية ولا رياضة محصورة، ولكن بغينا رياضة وطنية جامعة.

صحيح أن كرة القدم هي الرياضة الأكثر شعبية في بلادنا، وهاذ الشي واقع ما يمكنش نغفلوه، لكن هو واقع ما يمكنش نغفلوه، ولكن نفس هاذ الشعبية خصها تكون رافعة لتطوير باقي الرياضات، وتكلمتو عليها السادة المستشارين، ماشي سبب لإقصائها.

نجاح كرة القدم المغربية، سواء على مستوى المنتخبات في جميع الفئات والأندية، ما جاش صدفة، بل كان نتيجة إصلاح طويل خدا سنوات وتطلب جرأة في بعض اللحظات وصبر في بعض اللحظات الأخرى.

هذا نجاح أعطانا الثقة باش نوسعو الرؤية ونمشيو نحو تصور شامل للرياضة الوطنية.

من هاذ المنطلق، تنظيم كأس إفريقيا والاستعداد لكأس العالم، تجاوز الاحتفال الرياضي إلى اختيار اللي هو إستراتيجي، اختيار تيقول أن المغرب قرر يدخل بقوة لنادي الدول القادرة على التنظيم وعلى احترام المعايير العالية وعلى تقديم نموذج إفريقي ناجح، والاستعداد لما هو أكبر، كأس العالم 2030.

هاذ التظاهرات ما غاديش تخلي غير صور وذكريات، لكن غادي تخلي واحد الإرث اللي هو حقيقي، منشئات رياضية، خبرة تنظيمية، موارد بشرية مؤهلة، ونقلة نوعية في الطريقة ديال تدبير الرياضة.

الرياضة اليوم ولات لغة عالمية، والمغرب اختار يكون حاضر في هاذ اللغة، لكن بعقلانية وبمنطق تيخدم المواطن قبل من الصورة، هذا هو الإطار العام اللي خصنا ناقشو من خلالو الرياضة ديالنا الوطنية، سواء من خلال المنشئات ديال التشريع أو الميزانية أو لا الرياضة المدرسية ولا الديبلوماسية الرياضية ولا الجمهور، ما يمكنش نحكمو على السياسة الرياضية إلا إلى شفناها

كوحدة متكاملة ماشي كإجراء ات اللي هي معزولة.

حضرات السيدات والسادة،

التحول اللي عرفاتو السياسة الرياضية بان بشكل واضح في الأرقام، خصوصا على مستوى الميزانية، خلال هاذ الولاية الميزانية العمومية الموجهة لقطاع الرياضة عرفت ارتفاعا مهما، حيث انتقلت من منطق اعتمادات محدودة إلى منطق استثمار متعدد السنوات، وإذا اخدينا الفترة بين 21 و25 الموارد المالية المخصصة للرياضة ارتفعت بشكل كبير، سواء عبر الميزانية المركزية أو عبر مساهمة الجماعات الترابية والشراكات القطاعية.

هاذ التطور المالي ترجم ميدانيا في الأرقام، أكثر من 120 منشأة رياضية تم إنجازها أو تأهيلها في مدة ما تتجاوزش سنتين، ما بين ملاعب كبرى وقاعات مغطاة ومراكز التكوين، تم تنظيم ما يفوق 80 تظاهرة رياضية دولية فوق التراب الوطني، هو رقم غير مسبوق خلى المغرب ضمن الدول الإفريقية الأكبر استقبالا للتظاهرات رياضية.

هاذ المجهودات الكبيرة تعملت لإنجاز حوالي 2500 بنية رياضية، هاذ الرقم معلوم ما فيهش البنيات الرياضية اللي استثمرتها الجماعات الترابية بالإمكانيات ديالها، ومن جانب آخر، أكثر من 2000 جمعية رياضية ولات معتمدة قانونيا، بعد ما كانت تتشتغل في سنوات سابقة خارج أي إطار مضبوط، تنهدرو كذلك على ما يفوق 3 ملايين مغربي تيمارسو الرياضة بشكل منتظم أو شبه منتظم، وهو رصيد بشري كبير خصو تنظيم وتأطير باش يعطي النتائج المستدامة.

على مستوى توجيه الميزانية، الأرقام كتبين التغيير في الألويات، جزء من الاعتمادات كيصبحو مخصصين للتكوين والتأطير، وعدد المؤطرين المعتمدين اليوم هوما 600 مؤطر اللي هوما كبار، كما تم تسجيل إقبال غير مسبوق على الديبلومات الرياضية، كرة القدم لوحدها كتوفر اليوم على 23 منتخب وطني من مختلف الفئات، كل واحد بطاقمه التقني وبرنامجه وإعداده الخاص، وهو ما كيترجم حجم الاستثمار المالي والبشري، وفي إطار العقود البرامج واضحة، الدعم العمومي ولى مرتبط بمؤشرات عدد الممارسين، نتائج المنتخبات، برامج التكوين وتوسيع القاعدة.

وأيضا تم تقنين عملية منح الإعانات العمومية للجامعات والجمعيات الرياضية، فما بقاتش الإعانة كتمنح بلا شروط، ولكن ولات مرتبطة بالاعتماد وباستيفاء الشروط القانونية وبالالتزام بالحكامة وبالشفافية.

واليوم الجمعيات الرياضية خصها تكون معتمدة باش تستفد من الدعم، والجامعات خاصها تحترم دفاتر تحملات واضحة وإلا ما كيبقاش مجال للاستفادة من المال العام، كما أن الحكومة دارت ورش كبير ديال اعتماد وتأهيل الجمعيات الرياضية، الجمعيات اللي ما كانتش قادرة تحترم الشروط القانونية ما بقاتش كتشتغل خارج الإطار واللي بغات تشتغل خصها تحترم القواعد.

واحد من أعمق التحولات اللي عرفها تدبير الرياضة في بلادنا هو الانتقال من منطق الدعم العمومي غير المشروط إلى منطق عقد برنامج واللي كيمثل اليوم العمود الفقري للحكامة الرياضية.

هاذ التعاقد ما جاش باش يعقد الأمور ولكن باش يوضحها، شكون اللي مسؤول؟ أشنو هوما الأهداف؟ أشنو هوما المؤشرات؟ وأشنو هوما النتائج المنتظرة؟

الدولة اليوم ما كتدعمش باش تدعم، ولكن كتدعم مقابل التزام اللي هو واضح وبرنامج عمل مضبوط وأهداف قابلة للتتبع والتقييم.

هاذ المنهج تم اعتماده أولا مع كرة القدم وألعاب القوى، باعتبارهما قاطرتي الرياضة الوطنية، ومن بعد أصبح نموذج يحتذى به في جميع الرياضات، عقد البرنامج بدل العلاقة بين الدولة والجامعات الرياضية، الجامعة ما بقاتش مجرد وسيط تنظيمي، ولكن ولات شريكا مسؤولا خاضعا للتقييم وملزما بالنتائج.

التمويل أصبح مرتبط بالتكوين بتأطير الأطر، بتوسيع قاعدة الممارسين، بالنتائج الرياضية ماشي فقط بالمشاركة.

هاذ التحول أعطى نفس جديد للمنظومة وقضى على بزاف ديال الممارسات اللي يمكن كانت كتفرغ الدعم العمومي من المحتوى ديالو، وهاذ الشي بان بالملموس في العودة ديال الرياضات اللي هي كانت متوقفة لسنوات، بحال إيلا اخذينا (l'exemple) ديال الريكبي (Rugby) اللي رجع بعد 11 عام ديال التوقف، بفضل إعادة الهيكلة القانونية المؤسساتية.

رياضات أخرى تمت تسوية وضعيتها القانونية بانتخاب مكتب جامعي جديد ككرة السلة، كرة الطاولة، وكذلك الشراع، وأخرى في طريقها لتسوية الوضعية القانونية والتي يتم تسييرها حاليا من طرف لجان مؤقتة، نتمناو أنها تكون لجان دائمة في المستقبل القريب إن شاء الله.

وطبعا احنا اهنا اليوم ما تناقشوش معكم النتائج اللي فات والعمل القاعدي اللي هو في الحقيقة ما غادي يبان العمل ديالو إلا في السنوات المقبلة.

وإيلا اسمحتو لي كنتذكرو جميعا في أيام الشباب ديالنا كانو عندنا أبطال وطنيين في جميع الرياضات ماشي فقط في (le football)، جميع الرياضات، نعطيكم بعض الأسماء: تعقلو على مصطفى النجاري ولا الكورش في سباق الدراجات؟ تعقلو على البوحديوي ولا لمويس في كرة اليد؟ تعقلو على حشاد في (le basket)؟ تعقلو على بلقايد في الجيدو؟ تعقلو على الكروج وعويطة ونوال المتوكل، نزهة بدوان، فاطمة العوام في ألعاب القوى؟ العيناوي، الرازي، كريم العلمي في التنس؟ كلهم أبطال متنوعة من الرياضات المتنوعة اللي كانو (des idoles) بالنسبة للشباب وكيشكلو قدوة.

مع الأسف، اليوم هاذ (les modèles) ما بقاوش إلا في كرة القدم في واحد.. ويمكن البعض في ألعاب القوى، ومن بعد يمكن في الرياضة ديال "السورف" (surf)، البعض منهم اسمحو لي إيلا نسيت ناس آخرين ولكن هاذ الشي قليل، هاذ الشي علاش بغينا نعملو على تطوير كل الرياضات،

تكلمتو على هاذ الشي مشكورين وأنا متفق معكم، نقدرو نخلقو جيل جديد من الأبطال، ونرجعو الأمجاد (les disciplines) كلهم، لأن الشباب والمجتمع في حاجة لهاذ التطور.

لذلك تنأكد أن العمل القاعدي المهم اللي كيدار اليوم النتائج ديالو غادي تبان إن شاء الله في السنوات المقبلة، لأن اعطينا الإمكانيات وطورنا الإطار التشريعي والتدبيري ديال القطاع وكذلك بالخصوص طورنا الرياضة المدرسية.

فعارفين أن بناء أبطال الرياضيين ماشي عمل ديال 4 ولا 5 سنين، ولكن عمل ديال على الأقل 10 سنين وديال إرادة جماعية واستثمارية في السياسات ديال الدولة.

فالحكومة كذلك اشتغلت على محاربة العنف في الملاعب والمنشطات من زاوية تشريعية وتنظيمية، ما بقيناش تنتعاملو مع هاذ الظواهر كرد فعل فقط، لكن بمنطق وقائي تشاركي تيشمل التشريع والتحسيس والتنسيق مع وزارة الداخلية والعدل والقطاعات المعنية، الهدف هنا ماشي فقط الجزر لكن حماية الرياضة، حماية الجمهور نفسو، حماية القيم ديال المنافسة الشريفة.

المجهود التشريعي ما غاديش يوقف، لكن داخل في مسار مستمر واليوم كاين عمل على تجويد قانون التربية البدنية والرياضة وتكييفه مع التحولات الجديدة: الاحتراف، الرقمنة، الاستثمار في الرياضة كقطاع اقتصادي قائم بذاته.

السيدات والسادة المستشارين،

الاختيار اللي تدار في هاذ المرحلة هو أن الاستثمار في الرياضة ما بقاش تيقتصر على بناء المنشآت، ولكن يمتد للتكوين وللتأطير ولصناعة المسار الرياضي من المدرسة إلى المستوى العالي.

الرياضة المدرسية هنا تتلعب دور محوري، لكن خصنا نكونو صرحاء، الواقع ديالها كشف اختلالات كبيرة، الهدر الرياضي الموجود، الربط بين المدرسة ومسار التكوين الرياضي مازال خصو تقوية، لهذا تم التعامل مع الرياضة المدرسية كرافعة استراتيجية ماشي كأنشطة اللي هي موازية.

اليوم كاين اشتغال على إعادة الاعتبار للتربية البدنية، على اكتشاف المواهب في سن مبكرة وعلى خلق جسور حقيقية بين المؤسسات التعليمية، الجمعيات الرياضية، لأن بطل الغد ما غاديش توجدو بالصدفة، تيتبنى من القسم من الملعب الصغير ومن التأطير المبكر.

وفي نفس السياق، تم إطلاق أوراش مهيكلة بحال الثانوية الرياضية الممتازة، واللي الهدف منها هو الجمع بين المسار الدراسي والمسار الرياضي بلا ما يطغى واحد على الآخر لأن هاذ النموذج كيجاوب على واحد الإشكال اللي هو كان قديم عندنا إما تقرا، إما تلعب، اليوم يمكن لك تقرى ويمكن لك تلعب.

اليوم بغينا الرياضي يقرا ويلعب ويتكون ويكون عندو أفق، سواء نجح في المسار الرياضي أو اضطر أنه يبدل الاتجاه، وهنا المدرسة ديال الفرصة الثانية حتى هي رجعت أساسا محورا للرياضة، احنا زرنا مدارس ديال الفرصة الثانية اللي (la spécialité) ديالها (de base) هي الرياضة، وحيث كيتعاود يتفتح الباب للشباب اللي طاح يمكن ما مشاش ما نجحش في المسار الدراسي ديالو، وتتربط بين التربية والإدماج والممارسة الرياضية.

أنا شخصيا شفت هاذ النموذج في واحد العدد ديال المدارس ديال الفرصة الثانية، ورجعت الفرصة الثانية حقيقة سواء في الدراسة أو في إمكانية التميز الرياضي، وسقسيت واحد العدد ديال الشباب اللي هوما رجعو (l'école la deuxième chance) اللي تيقول لك أنه دبا الآن تيتبع اللغات وتيتبع الدروس ديالو وذاك الشي، لأنه مرتاح في الرياضة داخل هاذيك المدرسة، ذاك التوازن اللي كاين بين ليه حتى الأمهات ديالهم ملي تيلعب الرياضة تبدل حتى في القراية ديالو.

الموارد المخصصة للرياضة المدرسية تضاعفت مقارنة بسنوات سابقة، ولكن الأهم هو الطريقة ديال الصرف ديالها، ما بيقاش تنهضرو على ميزانية استهلاكية، لكن على ميزانية استثمارية، مراكز تكوين، تجهيزات، دعم للتأطير وتحفيز النتائج.

حضرات السيدات والسادة،

الرياضة ولات تترد الاستثمار، سواء عبر تحريك الدورة الاقتصادية، أو عبر خلق فرص الشغل، أو عبر جلب التظاهرات والسياحة الرياضية.

الطب الرياضي بدورو ولا عنصر أساسي في هاذ المنظومة ديال المقاربة، تغيرت ما بقيناش تنتعاملو مع الإصابة ولات داخلين في واحد المنطق ديال الوقاية والتتبع الصحي، و (des fois) التأطير النفسي.

في هاذ الإطار كذلك كاينة الرقمنة ولات أداة مركزية، اليوم كاين عمل على إحداث قاعدة للبيانات وطنية للممارسين الرياضيين، خريطة دقيقة تتبين شكون تيمارس، فين؟ وتحت أي تأطير؟ واحد العدد ديال البلديات كاين عندهم واحد العدد ديال الملاعب ديال القرب، اليوم (la réservation) ديالهم راه تتدخل غير بـ (digitale) وتتعرف بأن تمشي في (quartier) الفلان الفلاني وتقدر تلعب من 9 إلى العاشرة وهكذا، (digitale) عندو واحد المستقبل كذلك في هاذ الشي ديال الرياضة، والمعطيات غادي تسمح لأول مرة بتخطيط هاذو كلهم عقلاني يعني فين خصنا المنشآت؟ فين خصنا المؤطرين؟ وفي كاين الخصاص؟

الرياضة ما بقاتش تدار بالعشوائية، ولكن بالمعطيات، وإيلا جمعنا هاذ العناصر كاملة تنلقاو أن ما تحقق في هاذ السنتين فقط ما تدارش في سنوات طويلة، ولكن رغم ذلك ما نقولوش أن كملنا كولشي، باقي العمل، باقي العمل مزال طويل، والإصلاح الحقيقي هو اللي تيستمر وتيصحح نفسو وتيطور أدواتو.

الرهان اليوم هو توسيع قاعدة الممارسين، توزيع عادل للرياضات الأخرى،

ربط الرياضة بالتنمية الترابية، باش ما يبقاش الفرق بين المركز والهامش حتى في الممارسة الرياضية.

الرياضة ما بقاتش اليوم مجرد قطاع عمومي، لكن أصبحت أداة من أدوات تموقع الدولة في العالم، الدولة ما ولاتش تتقاس غير بالقوة ديالها الاقتصادية، ولكن بالقوة ديالها القادرة على التنظيم، وتنظيم أكثر من 80 من تظاهرة رياضية دولية فوق التراب الوطني المغربي راه ما جاتش صدفة، وما كانتش مجرد رهانات تنظيمية سهلة، كانت اختيار واعي لبناء الثقة مع الاتحادات القارية والدولية وإثبات أن المغرب قادر يوفر البنية والأمن والتنظيم والاحترافية.

هاذ التراكم خلا بلادنا اليوم تصنف من بين أكثر الدول الإفريقية جاهزية لاحتضان التظاهرات الكبرى، وحتى بزاف ديال الملفات اللي كانت تتوجه تلقائيا لدول أخرى، بدات تتجي لبلادنا.

كذلك اليوم كاين تمثيل مغربي وازن داخل المنظمات الرياضية القارية والدولية، وكاين مغاربة تيتحملو مسؤوليات كبيرة، هاذ الحضور راه ما جاش بالمجاملات، لكن جا بالنتائج وبالمصداقية وبالقدرة على احتضان الالتزامات، الدولة اللي تتوفى بالوعود ديالها تنظيميا تتكتسب الثقة سياسيا ديال العالم كلو.

ومن زاوية أوسع، التظاهرات الرياضية تتفتح الأبواب للسياحة، للاستثمار، للشراكات، لتسويق صورة المدن المغربية، مدينة كتنجح في تنظيم حدث رياضي دولي كتدخل مباشرة لخريطة الاهتمام الدولي، وهنا الرياضة ولات أداة من أدوات التنمية الترابية، ماشي فقط مناسبة احتفالية.

ولكن رغم هذا الحضور الخارجي القوي، كيبقى واحد التحدي كبير هو الجمهور المغربي في التظاهرات الوطنية، لا يمكن لأي إشعاع رياضي أن يكون قويا ومستداما إلا إذا كان مدعوما بجمهور محلي حي منخرط ومؤمن، والجمهور المغربي هو جزء من الهوية الرياضية، التشجيع والانتماء والحضور في المدرجات كلها عناصر كتشكل صورة ديال الرياضة الوطنية، ورهان الجمهور المحلي ما كيوقفش عند المباريات الكبرى، راه كيمتد لرياضات القرب والملاعب الصغيرة ولدور الشباب والأنشطة اليومية.

الجمهور اللي ما عاش الرياضة في حياتو اليومية راه صعيب يعيشها في المحطات الكبرى. فلهذا خص إعادة الاعتبار للممارسة المحلية والفضاءات اللي كتخلق العلاقة الأولى بين المواطن والرياضة.

والرهان اليوم هو ننتقلو من منطق ديال تدبير الجمهور إلى منطق ديال إشراك الجمهور، إشراك في النقاش، في التنظيم، في الحماية وبناء ثقافة رياضية جديدة كتجمع بين الحماس والمسؤولية؛ جمهور منخرط هو أفضل ضمانة ضد العنف وضد الفوضى وضد التشويش.

خلاصة القول السياسة الرياضية اليوم، ما بقاتش ملف قطاعي معزول، ولكن ولات جزء لا يتجزأ من المشروع الوطني الشامل اللي كتقودو بلادنا بثبات ورؤية بعيدة المدى.

كل ما تحقق هاذ السنوات راه ما كانش وليد الصدفة ولا نتيجة ديال ظرف معين وعابر، لكن ثمرة اختيارات استراتيجية واضحة واستثمار متواصل وإصلاحات هيكلية مست التشريع، الحكامة والتدبير.

ومادام رهان المغرب هو بناء مغرب رياضي قوي محاطا بتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله، ومدمج لجميع أبناء هاذ الوطن، فإن المستقبل مشرق وسيحمل معه الانتصار تلو الانتصار.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.